# مراعاة منصب النبوة في التفسير

إعداد

د/ ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي
مدرس التفسير وعلوم القرآن
بكلية أصول الدين بالقاهرة – جامعة الأزهر

# مراعاة منصب النبوة في التفسير

ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي.
قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر.
**البريد الإلكتروني:** yasermorsi3385@gmail.com

## الملخص

الناظر في بعض كتب التفسير يجد بعض المفسرين عند تعرضهم لتفسير الآيات التي قصت علينا أخبار أنبياء الله ورسله، قد تكلموا بكلماتٍ لا تليق بمقام النبوة الشريف، وعباراتٍ تتنافى مع منصب الرسالة المُنيف؛ فجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على قاعدةٍ من قواعد التفسير وأصوله ينبغي على المفسر مراعاتها، وتبرز الدواعي التي تُوجب عليه ذلك، وتلقي الضوء على أهمِّ الأسباب التي جعلت بعض المفسرين تزلُّ أقدامهم، وتتعثر أقلامهم أثناء تفسيرهم الآيات المتعلقة بالأنبياء والرسل، وتبيِّن المنهج الأمثل الذي ينبغي على المفسر مراعاته تجاه تلك الآيات. وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، وأربعة مطالب: المطلب الأول: الصفات الواجبة والجائزة والمستحيلة في حقِّ الرسل الكرام، والمطلب الثاني: دواعي مراعاة منصب النبوة في التفسير، والمطلب الثالث: الأسباب التي تُوقع المفسر في عدم مراعاة منصب النبوة، والمطلب الرابع: ما يجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة، وخاتمةٍ: فيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

**المنهج:** اتبعتُ في هذا البحث المنهج التكاملي (الاستقرائي – التحليلي – النقدي – المقارن).

**النتائج:** من أهمِّ الدواعي التي تُوجب على المفسر مراعاة منصب النبوة في التفسير: المعتقد الصحيح فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقِّ الأنبياء والرسل، اتباع هدي القرآن في الحديث عنهم، وأنَّ الواجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة: تجنب الإسرائيليات، والحذر من الموضوعات، ورد المتشابهات إلى المحكمات، ومراعاة سياق هذه الآيات، وتأويلها بما يليق بمنصبهم الشريف.

**التوصيات:** إعداد دراسة علميَّة تُبرز موقف كلِّ مفسرٍ من مراعاة منصب النبوة أو عدم مراعاته، ومنهجه في تفسير الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة.

**الكلمات المفتاحية:** عصمة، النبوة، الرسل، قواعد، التفسير.

# Observance and Respect of the position and the prestige of prophecy in interpretation (tafsir) of the Qur'an.

**Yasser Ahmed Morsi Mohamed Sotohy.**
**Department : of the interpretation and the Science of the Quran –Faculty of Fundamentals of Religion in Cairo – Al Azhar University – Egypt.**
**E-mail: yasermorsi3385@gmail.com**

## Abstract

**The reader and the viewer in some books of interpretation (tafsir) of the Qur'an finds some interpreters when they are subjected to the interpretation (tafsir) of the verses that told us the news of God's prophets and messengers, they have spoken words that are not worthy of the honorable prophecy, and phrases that contradict the great position of the message, So this study came to shed light on a rule of interpretation rules and its principles that the interpreter should observe and consider, and highlight the reasons for that, and sheds light on the most important reasons that made some interpreters slip their feet, and their pens falter during their interpretation of the verses that related to the prophets and messengers, and show the optimal approach that should be the interpreter observes and considers towards these verses.**

**The research consisted of an introduction, and four requirements: the first requirement: the required and permissible and impossible characteristics against the right of the honorable messengers, and the second requirement: the reasons for (respecting) observing and**

**considering the position of prophecy in interpretation, and the third requirement: the reasons that mislead the interpreter to non-observing the position of prophecy, and the fourth requirement: what must The interpreter towards the verses whose apparent are misleading to underestimates of the position and the prestige of prophecy, and a conclusion: It contains the most important results of this research, some elements, the most important sources and references, and the index of topics.**

**The approach: - In this research, I followed the integrative approach (inductive - analytical - critical - comparative).**

**The Results: - Among the most important reasons that require the interpreter of the Qur'an to consider and respect the position and the prestige of prophecy in the interpretation of the Qur'an:**

**the correct belief in what must and is impossible and may be in the right of the prophets and messengers, to follow the guidance of the Qur'an in talking about them, And that the duty of the interpreter of the Quran towards the verses whose apparent are misleading to underestimates of the position and the prestige of prophecy: avoiding the Israelis, and beware of The subjects, return the unspecific verses to the precise verses, take care and consider the context of these verses and interpret them in a manner appropriate to the honorable position and value of the prophets and messengers.**

**<u>The Recommendations</u>: - Preparing a scientific study that highlights the position of each interpreter of the Qur'an regarding the observance (respect) or non-observance (non-respect) of the position and the prestige of prophecy, and his approach of interpreting the verses whose apparent are misleading to underestimates of the position and the prestige of prophecy.**

**<u>The Key Words</u>: - prestige, protection, preservation , Prophethood, Messengers, Rules, Interpretation.**

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

**وبعد؛**

فإنَّ أفضل صناعةٍ يتعاطاها الإنسان الاشتغال بكتاب الله – تعالى – قراءةً وتدبرًا، وعلمًا وعملًا، وتفسيرًا وبيانًا؛ إذ القرآن الكريم هو عمود الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، وعلامة النبوة، فيه أكمل الأحكام، وأشرف الآداب، وأقوم السبل، وأحكم المناهج، ولا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، فمن تمسك به نجا، ومن أعرض عنه ضلَّ وهوى.

ولمَّا كان القرآن بهذه المكانة العالية، وتلك المنزلة السامية راح العلماء يستضيئون بأنواره، ويكشفون عن أسراره؛ ليصلوا إلى سعادة الدنيا وخير الآخرة، موقنين أنَّه لا سبيل إلى اتباعه والعمل بما فيه إلا عن طريق دراسته، واستنباط معانيه، وتدبر سوره وآياته، وتفسير جمله وكلماته، وقد وضعوا شروطًا وقواعد ينبغي على المتصدي لتفسير كلام الله وبيان معانيه من استجماعها والتحلي بها حتى يُشرع له الإقدام على هذا العمل الجليل، ولا يصحُّ أبدًا ولا يستقيم عند فقده أحدها – فضلًا عن جميعها – اقتحام هذا الميدان الخطير، كلُّ ذلك حفاظًا على قداسة القرآن وصيانةً له عن سوء الفهم، وفساد التأويل، وحمايةً للمتصدي لتفسيره حتى لا تزلَّ قدمه في هذا الباب العظيم؛ إذ المزلة فيه مفضيةٌ إلى خسران الدنيا والآخرة، نسأل الله – تعالى – العفو والعافية.

وقد لفت نظري وجذب انتباهي أثناء مطالعتي ودراستي لبعض كتب

التفسير: ما سطرته أقلام بعض المفسرين عند تعرضهم للآيات المتعلقة بأنبياء الله ورسله، من كلماتٍ لا تليق بمقامهم الشريف، وعباراتٍ تتنافى مع جنابهم المُنيف، فقمتُ – في هذا البحث – بدراسة هذه المسألة المهمة رغبةً منِّي في بيان المنهج الأمثل الذي ينبغي أن يسلكه المفسر عند تفسيره الآيات المتعلقة بصفوة عباد الله وخيرته من خلقه، كاشفًا عن الدواعي التي تُوجب على المفسر مراعاة مقامهم الكريم، وملقيًا الضوء – بما يسَّر الله لي – على الأسباب التي تُوقعه في حمل الآية على معنىً لا يليق بهم أو يطعن في عصمتهم، أو يتنافى مع ما وصفهم به مصطفيهم ومرسلهم إلى الناس مبشرين منذرين، وهداةً مهتدين.

## أسباب اختياري هذا الموضوع:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع للأسباب الآتية:

١) القيمة العلمية للقواعد المتعلقة بتفسير القرآن الكريم وأصوله؛ إذ مراعاتها تعصم من الخطأ في التفسير والاستنباط.

٢) بيان الدواعي التي تُوجب على المفسر حمل الآيات على ما يليق بمقام النبوة الشريف.

٣) إلقاء الضوء على الأسباب التي تُوقع المفسر في عدم مراعاة مقام الأنبياء أثناء تفسيره للآيات التي قصت علينا أنباءهم.

٤) بيان المنهج الأمثل في تفسير الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في جناب النبوة الكريم.

٥) التأكيد على أهمية علم العقيدة كأداةٍ من أدوات المفسر، حتى لا تزلَّ قدمه، ويقع في الخسران المبين.

**الدراسات السابقة**:

لم يتناول أحدٌ – في حدود اطلاعي – هذا الموضوع – مراعاة منصب النبوة في التفسير – في بحثٍ مستقلٍّ، وقد أشار إليه بعض المحققين من المفسرين في كتبهم من أمثال الشيخ أبي حيان، والعلامة الألوسي، والطاهر ابن عاشور[1]، كما وجدتُ الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري في كتابه ((بدع التفاسير)) ينتقد بعض الأقوال التفسيرية، ويحكم عليها بالبدعية لإساءتها البالغة في حقِّ الجناب النبوي الكريم[2]، كما رأيتُ الدكتور/ حسين بن علي الحربي يُفرد له المطلب الثالث من المبحث الثالث المعنون بقواعد الترجيح المتعلقة بالقرائن: قاعدة: (القول الذي يُعظِّم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق بها أولى بتفسير الآية)، وقاعدة: (كل قولٍ طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردودٌ)، وذلك في كتابه: ((قواعد الترجيح عند المفسرين))[3].

**ملامح المنهج الذي اتبعته في البحث**:

وقد اتبعتُ في هذا البحث المنهج التكاملي (الاستقرائي – التحليلي – النقدي – المقارن)، وذلك لإبراز الأدلة والبراهين التي تُوجب على المفسر مراعاة مقام النبوة ومنصب الرسالة في تفسيره الآيات التي قصت علينا أخبارهم، ثم دراسة الأسباب التي تُوقع المفسر في حمل الآية على ما لا يليق بهم، ثم بيان ما يجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها

---

(١) يُنظر على سبيل المثال: البحر المحيط (١٦١/٥)، (٣٢٤/٧)، (١٤٥/٩)، وروح المعاني (٣٣٦/٥)، (٤٩٣/٨)، (٣٨٨/٩)، والتحرير والتنوير (٩/٩)، (٢٣٩/٢٣).

(٢) يُنظر: بدع التفاسير (ص: ١١٨، ١١٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠).

(٣) يُنظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٣٢٨/١ – ٣٤٣).

القدح في عصمتهم، هذا مجمل المنهج الذي سار عليه البحث.

**محتويات البحث**:

وقد قسمتُ البحث إلى مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة مطالب، وخاتمة.

أمَّا **المقدمة** ففيها بيان أسباب اختياري هذا الموضوع وأهدافه، وأهميته، والمنهج العلمي الذي سار عليه البحث، ورسم الخطة الفنية لهذا البحث.

وأمَّا **التمهيد**، فتضمن الصفات الواجبة والجائزة والمستحيلة في حقِّ الرسل الكرام.

**والمطلب الأول: دواعي مراعاة منصب النبوة في التفسير.**

**والمطلب الثاني: الأسباب التي تُوقع المفسر في عدم مراعاة منصب النبوة.**

**والمطلب الثالث: ما يجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة.**

وأمَّا **الخاتمة** ففيها أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وبعض المقترحات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وبعد، فهذا عملي في البحث، بذلتُ فيه – حسب ظنِّي – قصارى جهدي محاولةً للوصول به إلى المستوى المنشود، فإن تكن محاولتي هذه موفَّقةً فذلك من فضل الله عليَّ، وإكرامه لي، وإن تكن الأخرى، فمن رحمة الله – سبحانه – بالباحثين عن الحق والصواب أنَّه يُثيب المخطئ إذا اجتهد في إصابة الحق ففاته إدراكه، وحسبي أنِّي اجتهدتُ، والخيرَ قصدتُ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمدٍ وعلي آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

د/ ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي
مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين بالقاهرة

## التمهيد

## صفات الرسل - عليهم الصَّلاة والسَّلام -

اختار الله – تعالى – صفوةً من خلقه، وبعثهم رسلًا إلى عباده لتبليغ وحيه، وإيصال أمره ونهيه، ولإنجاز تلك المهمة العظيمة، وهذه الوظيفة الجسيمة كمَّلهم الله – تعالى – بكريم السجايا وشريف الخصال من سمو النفس، وطهارة القلب، ورقي العقل، وجمال الخَلْق، وحسن الخُلُق، ونقاء السيرة، وصفاء السريرة، وحفظهم من كلِّ ما يتنافى مع مكارم الأخلاق، وصانهم عن كلِّ ما يُخلُّ بالمروءة قبل النبوة وبعدها.

ومن ثَمَّ وجب على كلِّ مكلَّفٍ أن يصف جميع أنبياء الله ورسله – عليهم الصَّلاة والسَّلام – بكلِّ كمالٍ وجمالٍ بشريٍّ يليق بمنصبهم ومقامهم، وأن ينزِّههم عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ بشريٍّ يُخلُّ بمرتبتهم العالية ومنزلتهم السَّامية، هذا على سبيل الإجمال، أمَّا تفصيلًا فيجب وصفهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام – بصفاتٍ، جمع أربعةً منها العلَّامة الدردير في قوله:

وَصِفْ جَمِيعَ الرُّسْلِ بِالْأَمَانَهْ ∴ وَالصِّدْق وَالتَّبْلِيغِ وَالْفَطَانَهْ

وكذا صاحب الجوهرة إذ يقول:

وَوَاجِبٌ فِي حَقِّهِمْ الامَانَهْ ∴ وَصِدْقُهُم وَضِفْ لَه الْفَطَانَهْ

وَمِثْلُ ذَا تَبْلِيغُهُمْ لِمَا أَتَوْا ∴ .....

وبيانها على النحو التالي:

**أولًا: الأمانة:**

وهي: حفظ الله تعالى بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهي عنه، ولو نهي كراهة، ولو حال الطفولية، وهي المسماة بالعصمة[1].

فهم محفوظون ظاهرًا من الزنا وشرب الخمر والكذب وغيرها، ومحفوظون باطنًا من الحسد والكبر والرياء وغيرها، وأفعالهم تدور بين الواجب والمندوب، أمَّا المباح فلا يقع منهم كما يقع من غيرهم، بل لا يقع منهم إلا مصاحبًا لنيةٍ تصرفه إلى كونه مطلوبًا، ولا عجب في هذا ففي أتباعهم من يصل إلى مقامٍ تصير حركاته وسكناته طاعةً بالنية.

ودليل وجوب الأمانة في حقهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام –: أنَّهم لو خانوا بفعل محرمٍ أو مكروهٍ للزم أن يكون ذلك المحرم والمكروه طاعةً؛ لأنَّ الله تعالى أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيلٍ إلا فيما ثبت اختصاصهم به دون الأمة، وحينئذٍ فكلُّ ما صدر منهم فنحن مأمورون به، وكلُّ مأمورٍ به فهو طاعة؛ لأنَّ الله تعالى لا يأمر بالفحشاء[2].

وفي هذه الصفة تفصيلٌ خلاصته أنَّ أنبياء الله ورسله معصومون من الذنوب، وتختلف الذنوب في الخطورة – كما معلومٌ – فأمَّا أخطرها وهو

---

(١) يُنظر: شرح الخريدة البهيَّة (ص: ٢٤٩).

(٢) يُنظر: حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد المسماة (تحفة المريد على جوهرة التوحيد) (ص: ٢٠٠، ٢٠١)، وفيه قال الإمام البيجوري: وهذا الدليل وإن كان في صورة الدليل العقلي هو في الحقيقة دليل شرعي؛ لأنَّ دليل الملازمة شرعي، وهو أنَّنا مأمورون باتباع الرسل، وبطلان التالي شرعي، وهو أنَّ الله لا يأمر بالفحشاء.

الكفر، فهم معصومون عنه قبل النبوة وبعدها عمدًا وسهوًا بالإجماع، وأمَّا ارتكاب الكبائر فهو – أيضًا – محالٌ عليهم قبل النبوة وبعدها عمدًا بالإجماع وسهوًا على التحقيق، وأمَّا الصغائر المُخلَّة بالمروءة والمشعرة بخِسةٍ فهم معصومون عنها – أيضًا – قبل النبوة وبعدها عمدًا وسهوًا بالإجماع، وأمَّا التي لا تخلُّ بالمروءة ولا تستلزم خسةً فهي محلُّ خلافٍ(١).

وحسبك أن تعلم أنَّ ما نعتقده ونـدين الله – تعـالى – بـه، وعليـه الجمهور من أهل السنة والجماعة، بل السَّواد الأعظم من الأُمَّـة، القـول بعصمة الأنبياء والرسل – عليهم الصَّلاة والسَّلام – عن الكبائر والصـغائر عمدًا خصوصًا بعد النبوة، يقول الإمام ابن حزم الأندلسي – ﷺ –:

"وَذَهَبت جَمِيع فرق أهل الْإِسْلَام من أهل السّنة والمعتزلـة والنَّجَّاريَّـة والخوارج والشيعة إِلَى أَنَّه لَا يجوز الْبَتَّةَ أَن يَقع من نَبِيٍّ أصلًا مَعْصِيّة بعمدٍ لَا صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ... وَهَذَا القَوْل الَّذِي ندين الله تَعَالَى بِهِ وَلَا يحلُّ لأحـدٍ أَن يدين بسواه". أهـ(٢).

وممَّا ينبغي التنبُّه له في هذا المقام: أنَّ الخطأ في الاجتهاد ليس ذنبًا؛ إذ الاجتهاد عبادةٌ يُثاب عليها المجتهد أصاب أو أخطأ، لكنَّ الأنبياء والرسل لا يُقرُّون على الخطأ في الاجتهاد، بل يأتيهم الوحي ببيان الأصوب والأكمل، والأليق بمنصبهم الشريف، ولا يخفى أنَّ هذا التصويب من أقوى الأدلة على نبوة النبي، وأنَّه لا يأتي بشيءٍ من تلقاء نفسه، إنَّما هو مبلغٌ عن ربِّه بما

(١) يُنظر: القول السديد في علـم التوحيـد (٢/ ٨٦)، وكبـرى اليقينيـات الكونيـة (ص: ٢٠٣).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/٤).

يأتيه من الوحي[١].

**ثانياً: الصدق،**

وهو: مطابقة خبرهم للواقع ولو بحسب اعتقادهم، كما في قوله- ﷺ - لذي اليدين لمَّا سأله: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ حين سلَّم من ركعتين: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[٢].

ودليل وجوب صدقهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام –: أنَّهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى؛ لتصديقه إياهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله: صدق عبدي في كلِّ ما يبلغ عني، وتصديق الكاذب كذبٌ، وهو محالٌ في حقه تعالى، فملزومه – وهو عدم صدقهم – محالٌ، وإذا استحال عدم صدقهم وجب صدقهم، وهو المطلوب[٣].

**ثالثاً: التبليغ،**

وهو: إيصال الأحكام التي أُمروا بتبليغها إلى المرسل إليهم.

والدليل على وجوب تبليغهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام –: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[٤]، وما ثبت له – ﷺ – يثبت لجميعهم، وقوله تعالى: ﴿ رُسُلًا

---

(١) يُنظر: كبرى اليقينيات الكونية (ص: ٢٠٣، ٢٠٤) بتصرفٍ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ – بَاب السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ (١/٤٠٤) رقم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة – ﷺ –.

(٣) يُنظر: حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد (ص: ٢٠١، ٢٠٢).

(٤) [المائدة: ٦٧].

مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾[1]، ولا يتمُّ التبشير والإنذار إلا بالتبليغ.

وأيضًا: لو أنَّهم كتموا شيئًا ممَّا أُمروا بتبليغه لكنَّا مأمورين بكتمان العلم؛ لأنَّ الله أمرنا بالاقتداء بهم، واللازم باطل؛ لأنَّ كاتم العلم ملعونٌ بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾[2]، فملزومه باطلٌ أيضًا، وكذلك: لو كتموا شيئًا ممَّا أُمروا بتبليغه لضاعت فائدة الرسالة[3].

**رابعًا: الفطانة،**

وهي: حدة العقل وذكاؤه؛ لإلزام الخصوم بالحجة، وإبطال دعاويهم الباطلة.

والدليل على وجوب الفطانة في حقهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام –: قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[4] إشارةً إلى محاجته – عليه السلام – قومه المنبئ عنها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا

---

(١) [النساء: ١٦٥].

(٢) [البقرة: ١٥٩].

(٣) يُنظر: شرح الخريدة البهيَّة (ص: ٢٥٤)، وحاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد(ص: ٢٠٣)، والقول السديد (٨٢/٢).

(٤) [الأنعام: ٨٣].

قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾(١).

وقوله تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا ﴾(٢) أي: خاصمتنا. وقوله تعالى آمرًا نبيه – ﷺ –: ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾(٣).

وهذه الآيات وإن كانت واردةً في بعضهم إلا أنَّ ما ثبت للبعض من صفات الكمال يثبت للكلِّ؛ لاشتراكهم في وظيفةٍ واحدةٍ، وهذه الصفات ضروريةٌ لقيامهم بوظيفتهم.

وأيضًا: لو لم يتصفوا بالفطانة لاتصفوا بضدها – وهي البلادة والبلاهة والغفلة – ولو اتصفوا بضدها لَمَا تمكنوا من إقامة الحجج، وإبطال شبه المعاندين، ولأنَّا مأمورون بالاقتداء بهم في الأقوال والأفعال، والمقتدَى به لا يكون بليدًا ولا مغفلًا ولا أبله، وحينئذٍ تضيع فائدة الرسالة، وأيضًا: لو لم يتصفوا بالفطانة لاتصفوا بضدها، وضدها صفة نقصٍ في العادة تُخلُّ

(١) [الأنعام: ٧٦ – ٨٢].
(٢) [هود: ٣٢].
(٣) [النحل: ١٢٥].

بمنصبهم الشريف[١].

ومن الصفات الواجبة لهم أيضًا:

**خامساً: الذكورة**،

فلا تكون النبوة والرسالة في أُنثى بالإجماع، ودليل ذلك: الواقع الذي دلَّ عليه خبر الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٣]، وأيضًا: لأنَّ الذكورة صفة كمال فيجب توفرها للرسل والأنبياء، أضف إلى ذلك أنَّ النبوة والرسالة مهمةٌ شاقةٌ، والرجل أقدر على تحمل المشاق من المرأة.

ولا يُعارض ذلك إسناد الوحي في القرآن إلى أمِّ موسى كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[٤]، ولا إلى أمِّ عيسى كما في قوله: ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[٥]؛ لأنَّ الوحي إلى أُمِّ موسى هو بمعنى الإلهام، والوحي إلى أُمِّ عيسى رغم كونه نداءً من ملك الوحي جبريل إلا أنَّه نداءٌ مجرَّدٌ لا يعني

---

(١) يُنظر: شرح الخريدة البهيَّة (ص: ٢٥٤)، وحاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد(ص: ٢٠٢)، والقول السديد (٨٣/٢).

(٢) [يوسف: ١٠٩].

(٣) [الأنبياء: ٧].

(٤) [القصص: ٧].

(٥) [مريم: ٢٤].

النبوة ولا يستلزمها[١].

**سادساً: كونهم من أشرف الناس،**

منزَّهين عن كلِّ ما يُخلُّ بالمروءة، وكلِّ ما يؤدِّي إلى نقصٍ في مراتبهم العليَّة، وإن لم يكن معصيةً؛ لأنَّ شأن دنيء الأصل، أو المتصف بما يُخلُّ بالمروءة أن تأنف نفس العقلاء وتستنكف عن اتباعه في أوامره ونواهيه، والاقتداء به في أقواله وأفعاله، وحينئذٍ تضيع فائدة الرسالة[٢].

**سابعاً: سلامة أبدانهم من الأعراض البشرية المنفِّرة من اتباعهم والاجتماع بهم**

كالجذام والبرص؛ لأنَّهم لو اتصفوا بشيءٍ من ذلك لكان انزعاج الناس لمرآهم حجةً للمنكر في إنكار دعواهم، وحينئذٍ تضيع فائدة الرسالة[٣].

ومن صفاتهم أيضًا:

**ثامناً: كونهم من البشر،**

كما قال تعالى مخاطبًا بدر تمامهم ومسك ختامهم – ﷺ –: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[٤]، وقال تعالى حكايةً عن قول الرسل لأقوامهم: ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[٥]، وقال تعالى في ردِّه على من أنكر

(١) يُنظر: كبرى اليقينيات الكونية (ص: ٢٠٢).
(٢) يُنظر: شرح الخريدة البهيَّة (ص: ٢٥٥)، والقول السديد(٢/٨٣).
(٣) يُنظر: القول السديد(٢/٨٣).
(٤) [الكهف: ١١٠].
(٥) [إبراهيم: ١١].

بشريته – ﷺ –: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾[1].

والحكمة من كون الرسل بشرًا فيهم جميع غرائز البشر ومتطلباتهم أن يكونوا في دعوتهم وأفعالهم وأخلاقهم وسلوكهم حجةً على البشر وقدوةً لهم، وأن يضربوا بأنفسهم المثل على استطاعة البشر تطبيق أوامر الله، واجتناب نواهيه، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴾[2]، أي: لو بعثنا إلى البشر رسولًا ملكيًّا ليمكنهم مخاطبته والانتفاع بالأخذ عنه، ولو كان كذلك لالتبس عليهم الأمر كما يلبسون على أنفسهم في قبول رسالة البشري، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا ﴾[3]، فمن رحمته – تعالى – بخلقه أنَّه يُرسل إلى كلِّ صنفٍ من الخلائق رسلًا منهم، ليدعو بعضهم بعضًا، وليمكن بعضهم أن ينتفع ببعض في المخاطبة والسؤال، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ﴾[4].

**تاسعاً: كونهم لا يعلمون من أمر الغيب إلا ما أراد الله اطلاعهم عليه،**

كما قال تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا * لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ

(١) [الفرقان: ٢٠].
(٢) [الأنعام: ٩].
(٣) [الإسراء: ٩٥].
(٤) [آل عمران: ١٦٤]. ويُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/٢١٦).

أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[1]، وقال تعالى حكايةً عن نوحٍ – عليه الصَّلاة والسَّلام –: ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾[2]، وقال تعالى آمرًا حبيبه – ﷺ –: ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[3].

هذه هي الصفات الواجبة في حقِّ الرسل – عليهم الصَّلاة والسَّلام – ويستحيل عليهم أضدادها من الخيانة والكذب والكتمان والبلادة، وكلِّ صفةٍ تدلُّ على النقص البشري، أو تُخلُّ بالمروءة، أو تُشعر بخسةٍ عادةً.

ويجوز في حقِّهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام – كلُّ عرضٍ بشريٍّ سواء كان ممَّا لا يُستغنى عنه عادةً، كالأكل والشرب والنوم، أم كان ممَّا يُستغنى عنه، كأكل الفواكه، والنكاح، أو كان من الأمراض غير المزمنة، وغير المنفِّرة، بشرط ألا يُؤدِّي هذا العرض إلى نقصٍ في مراتبهم العليَّة، بأن لا يكون منهيًّا عنه، ولا مباحًا مزريًا، كسؤال الصدقة وقبولها، ولا مرضًا مزمنًا، كالعمى، والجنون ولو قلَّ؛ لأنَّ شأنه أن يزمن، ولأنَّه نقصٌ، فلم يَعْمَ نبيٌّ قط، وما قيل: إنَّ شعيبًا – عليه الصَّلاة والسَّلام – كان ضريرًا لا أصل له ولم يثبت، وما كان بيعقوب – عليه الصَّلاة والسَّلام – فهو غشاوةٌ على العين من تواصل الدموع، ولذلك لمَّا جاءه البشير زالت تلك الغشاوة، ولا مرضًا – كذلك – تعافه النفس وتنفر منه، كالجذام والبرص، وما كان

(١) [الجنّ: ٢٦ – ٢٨].
(٢) [هود: ٣١].
(٣) [الأعراف: ١٨٨].

بأيوب – عليه الصَّلاة والسَّلام – من البلاء، فكان بين الجلد والعظم، فلم يكن منفِّرًا، وما رُوي في قصته من الحكايات المنفِّرة فمن الإسرائيليات الباطلة.

واعلم أنَّ السهو محالٌ عليهم في الأقوال، جائزٌ في الأفعال، كالسهو في الصلاة للتشريع، وهذه الأعراض البشرية الجائزة في حقِّهم – عليه الصَّلاة والسَّلام – هي بحسب ظواهرهم فقط، أمَّا بواطنهم فهي معمورةٌ بالأسرار الإلهية، متعلقةٌ بحبِّ خالق البريَّة، فلا يحصل منهم ضجرٌ ولا شكوى ولا تأوُّه منها، بل لا تزيدهم من الله – تعالى – إلا قربًا وحبًّا، ولا تخلو هذه الأعراض البشرية النازلة بهم من تعظيم أُجورهم، والتشريع لأقوامهم، والتسلي بأحوالهم، والتنبيه على حقارة الدنيا، وخسة قدرها عند الله تعالى[1].

❋❋❋❋❋

(١) يُنظر: شرح الخريدة البهيَّة (ص: ٢٥٨ – ٢٦٠)، وحاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد (ص: ٢٠٦، ٢٠٧).

## المطلب الأول

## دواعي مراعاة المفسر منصب النبوة

هناك بعض الدواعي تُوجب على المفسر مراعاة منصب النبوة في التفسير:

**أولها: المعتقد الصحيح:**

علمتَ فيما مضى أنَّ الواجب اعتقاده في حق الرسل الكرام – عليهم الصَّلاة والسَّلام – اتصافهم بكلِّ كمال بشري، وتنزيههم عن كلِّ نقصٍ وعيبٍ يُخلُّ بقيامهم بوظيفتهم التي هي أشرف المناصب، وأعلى المراتب.

ولمَّا كان القرآن الكريم متضمنًا أصول العقيدة الصحيحة كان لزامًا على المتصدي لتفسيره أن يكون ملمًّا بعلم أصول الدين، محيطًا بمسائله حتى لا تزلَّ قدمه فيُفسِّر الآيات بما يُخالف المعتقد الصحيح المبني على القرآن والسنة، فيقع في الخسران المبين، ويتأكَّد على المفسر درايته بهذا العلم، ومراعاته لمسائله إذا عُلم أنَّ كثيرًا من أصحاب المعتقدات الفاسدة قد عمدوا إلى آيات القرآن فأوَّلوها بما تمليه عليهم عقائدهم، ويوافق أهواءهم، وسبب زللهم في هذا الباب أنَّهم جعلوا القرآن تابعًا لأفكارهم ومعتقداتهم، أمَّا الطريق السوي والسبيل الأقوم الذي يعصم المفسر من الوقوع في هذا الزلل أن يجعل القرآن متبوعًا لا تابعًا، أصلًا لا فرعًا، فما دلت عليه آياته، وما قررته بيناته هو الحق الذي لا محيد عنه، ولا مفرَّ منه.

إذا تمهَّد لك هذا، فاعلم أنَّ آيات القرآن وبيناته قد دلت دلالةً قاطعةً مستندةً إلى براهين ساطعةٍ على تنزيه رسل الله عمَّا لا يليق بهم من

النقص والعيب، وما دام الأمر كذلك، فإنَّ الواجب على المفسر مراعاة هذا المعتقد عند تفسير الآيات المتعلقة بهم، فإذا وقف أمام آيةٍ سبق الوهم إليه أنَّها تقدح في جنابهم العظيم ومقامهم الكريم أوَّلها بما يتفق والمعتقد الصحيح الذي دلت عليه آيات القرآن وسنة النبي – ﷺ –؛ إذ إنَّ عصمتهم – عليهم الصَّلاة والسَّلام – عن كلِّ ما يشين عقيدةٌ من عقائد هذا الدين.

**ثانيها: اتباع هدي القرآن:**

وصف القرآن الكريم الرسل الكرام بكمال المكانة، وعلو المنزلة، وسمو المقام حتى يكونوا أهلًا للقيام بوظيفتهم، واقتداء الناس بهم في أعمالهم وسيرتهم؛ لذا كانوا – عليهم الصَّلاة والسَّلام – أشد الخلق صلةً بالله، وأقربهم إليه، وأحبهم لديه، اختارهم ربهم واصطفاهم، واجتباهم وهداهم، فنالوا شرف تكليمه لهم، وتنزيل وحيه عليهم، فكانوا سفراءه إلى عباده، وخيرته من خلقه، وأمناءه على وحيه، والمبلغين عنه أمره ونهيه، قال تعالى: ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾[2].

وجلَّ الله – تعالى – أن يضع النبوة في غير موضعها، أو أن يلقي بأعباء الرسالة لمن لم يكن أهلًا لها، بل اقتضت حكمته – وهو العليم الحكيم – أن لا يضعها إلا فيمن هو أولى بها، بهذا ردَّ – سبحانه – على

(١) [الحج: ٧٥].
(٢) [الأنبياء: ٧٣].

من زعموا أنَّهم صالحون للرسالة والنبوة، فقال: ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(١)، وقال: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾(٢).

" وإنَّ ممَّا لا يشكُّ فيه عاقلٌ أنَّ الله العليم الخبير محالٌ أن يتخذ رسولًا رجلًا تزدريه الأعين وتحقِّره القلوب، وتسلَّط ألسنة الناس عليه بالطعن والإزراء لوهن أخلاقه، وحقارة نفسه، وصغر همته. فكيف يستطيع مثل هذا المهان المرذول أن يكون قدوةً في مكارم الأخلاق، أو يهدي الناس إلى صراط ربهم العزيز الحميد ؟!

أو يتخذ رسولًا رجلًا متهمًا في نسبه، أو ناقصًا مشوهًا في خلقه وجسمه يجعل منه داعيًّا إليه بإذنه، والدعوة تستلزم أن يكون للداعي من المهابة في النفوس، والإجلال في القلوب، والمنزلة الكريمة عند الناس، وظهور الكمال الخِلْقي والخُلُقي حتى تخضع لها الفطر السليمة، والقلوب المستقيمة. ومن أجل هذا بعث الله أنبياءه من أوسط قومهم نسبًا وبرَّأهم من العيوب الجسمية المشوهة، وأعطاهم أكمل صفات الرجولة من الشجاعة، وصدق العزيمة، وقوة الإرادة، وشدة البأس، وسعة الصدر، وحدة الذهن، وذكاء القلب، وطلاقة اللسان، وحلاوة المنطق، وما إلى ذلك

(١) [الأنعام: ١٢٤].
(٢) [الزخرف: ٣١، ٣٢].

ممَّا يكون به المختار لرسالة ربه أكمل الرجال في قومه، وأملأهم للأسماع والأبصار "[١].

ولمَّا كان الرسل – عليهم الصَّلاة والسَّلام – بتلك المكانة والمنزلة، وصفهم ربهم – في قرآنه الخالد ودستوره التالد – بأكمل الصفات وأشرفها، ومدحهم بأسمى ألوان المدح، وأثنى عليهم بما هم أهله في غير ما آيةٍ من آيات كتابه الكريم، فقال عن نوحٍ – عليه السلام –: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾[٢]، وقال عن إبراهيم – عليه السلام –: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[٣]،وقال: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴾[٤]، وقال عن موسى – عليه السلام –: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾[٥]، وقال عن إسماعيل – عليه السلام –: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾[٦]، وقال عن إدريس – عليه السلام –: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا * وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا

---

(١) يُنظر: مقدمة تحقيق كتاب عصمة الأنبياء للرازي (ص: ٢٤، ٢٥).

(٢) [الإسراء: ٣].

(٣) [النحل: ١٢٠ – ١٢٣].

(٤) [مريم: ٤١].

(٥) [مريم: ٥١].

(٦) [مريم: ٥٤].

عَلِيًّا ﴾[1]، وقال عن بدر تمامهم ومسك ختامهم – ﷺ –: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[2]، وقال عنهم جميعًا – عليهم الصَّلاة والسَّلام –: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾[3]، وقال: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ ﴾[4].

ونزَّههم عمَّا لا يليق بهم ممَّا افتراه بعض الأقوام عليهم، فقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ﴾[5]. أي: ما صحَّ وما استقام لنبيٍّ أن يخون في المغنم أو غيره؛ لأنَّ الخيانة تتنافى مع مقام النبوة التي هي هبةٌ من الله– تعالى – يهبها لمن يشاء من عباده[6].

وإذا كان الأمر كذلك، فعلى المفسر أن يتبع هدي القرآن، ويُراعي مقام أولئك الصفوة من خلق الله في تفسيره؛ إذ السبيل الأقوم لمعرفة أحوالهم، والوقوف على أوصافهم إنَّما هو كلام مصطفيهم ومختارهم، ومجتبيهم ومرسلهم إلى الناس مبشرين ومنذرين، وهداةً مهتدين، ولقد قصَّ الله علينا من أنبائهم، وذكر لنا من أخبارهم ما أبان عن علوِّ قدرهم، وارتفاع شأنهم،

---

(١) [مريم: ٥٦، ٥٧].
(٢) [القلم: ٤].
(٣) [مريم: ٥٨].
(٤) [الأنعام: ٩٠].
(٥) [آل عمران: ١٦١].
(٦) يُنظر: أنوار التنزيل (٢/ ٤٦)، وروح المعاني (٢/ ٣٢٠).

وسمو مكانتهم، وشريف منزلتهم، وخير البيان بيان الله، فإذا لم يُراع المفسر ما يليق بمقامهم ومنصبهم كان مخالفًا لهدي القرآن.

**ثالثها: سلامة القرآن من التناقض:**

قامت الأدلة النقلية والبراهين العقلية على سلامة القرآن من التناقض، وعلوِّه عن التعارض، وسموه على الاختلاف، قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾[1].

ومعنى الاختلاف المنفي عن القرآن – كما يقول الزركشي نقلًا عن الإمام الغزالي عليهما الرحمة – " الاختلاف عن ذات القرآن، وليس المراد نفي اختلاف الناس فيه، يُقال هذا كلام مختلف أي: لا يشبه أوله آخره في الفصاحة إذ هو مختلفٌ أي بعضه يدعو إلى الدين، وبعضه يدعو إلى الدنيا، أو هو مختلف النظم فبعضه على وزن الشعر، وبعضه منزحف، وبعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة، وبعضه على أسلوب يخالفه، وكلام الله – تعالى – منزَّهٌ عن هذه الاختلافات، فإنَّه على منهاجٍ واحدٍ في النظم مناسبٌ أوله آخره، وعلى مرتبةٍ واحدةٍ في غاية الفصاحة، فليس يشتمل على الغث والسمين، ومسوقٌ لمعنىً واحدٍ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى وصرفهم عن الدنيا إلى الدين، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات؛ لأنَّ منشأ هذه الاختلافات اختلاف الأغراض، واختلاف الأحوال، والإنسان تختلف أحواله فتساعده الفصاحة عند انبساط الطبع وفرحه، ويتعذر عليه عند الانقباض، ولذلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرةً، ويميل عنه

(١) [النساء: ٨٢].

أخرى، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافًا في كلامه بالضرورة، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة- وهي مدة نزول القرآن- فيتكلم على غرضٍ واحدٍ، وعلى منهجٍ واحدٍ، ولقد كان رسول الله - ﷺ - بشرًا تختلف أحواله، فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوُجد فيه اختلافٌ كثيرٌ، فأمَّا اختلاف الناس فهو تباينٌ في آراء الناس، لا في نفس القرآن، وكيف يكون هذا المراد، وقد قال تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾[1]، فقد ذكر في القرآن أنَّه في نفسه غير مختلف، وهو مع هذا سببٌ لاختلاف الخلق في الضلال والهدى، فلو لم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفًا، وهي أشد أنواع الاختلاف، والله أعلم". أهـ[2].

وغنيٌّ عن البيان أنَّ عدم مراعاة المفسر لمقام النبوة، وجموده على ظاهر بعض الآيات التي توهم طعنًا في منصبهم الشريف، أو قدحًا في مقامهم المُنيف اتهامٌ للقرآن بالتناقض والتعارض والاختلاف، وقد علمتَ بما سمعتَ آنفًا سلامة القرآن من التناقض وتنزُّهه عن التعارض؛ لذا وجب على المفسر أن يفسر القرآن بالقرآن، وأن يُسلِّم بما دلَّ عليه الدليل وقام به البرهان؛ لأنَّ القرآن كلَّه كالكلمة الواحدة يُصدِّق بعضها بعضًا، ويبيِّن بعضها معنى بعض، فما أُشكل في موضع بُيِّن في موضعٍ آخر، وما أُجمل في موضعٍ فُصِّل في موضعٍ آخر، وهكذا.

---

(١) [البقرة: ٢٦].

(٢) البرهان في علوم القرآن (النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهم المختلف) (٤٦/٢ – ٤٨) بتصرفٍ واختصارٍ.

**رابعها: قيام الدليل العقلي والنقلي على علوِّ منصب النبوة:**

دلَّ كلٌّ من البرهان العقلي والدليل النقلي على وصف الرسل بكلِّ كمالٍ وجمالٍ بشري، وتنزيههم عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ، أمَّا النقل فما سمعناه في القرآن وصحيح السنة من مدحهم والثناء عليهم بما هم أهله من كريم السجايا وشريف الخصال، وأمَّا العقل فما سبق بيانه من استلزام القيام بالوظيفة التي كُلفوا بها، وأداء الرسالة التي أُمروا بتبليغها لهذه الصفات السامية والخصال العالية وارتباطه بها.

وإن أردت مزيد بيانٍ لتلك الأدلة، فاقرأ ما سطره قلم الإمام الفخر الرازي في كتابه (عصمة الأنبياء) من أدلةٍ وبراهين على وجوب عصمة المرسلين – صلوات الله وسلامه عليهم –، أختار لك منها ما يلي: " الدليل الأول: لو صدر الذنب عنهم لكان حالهم في استحقاق الذم عاجلًا والعقاب آجلًا أشد من حال عصاة الأمة، وهذا باطلٌ، فصدور الذنب عنهم أيضًا باطلٌ.

بيان الملازمة: أنَّ أعظم نعم الله على العباد هي نعمة الرسالة والنبوة، وكل من كانت نعم الله عليه أكثر كان صدور الذنب أفحش، وصريح العقل يدل عليه، وكذلك النقل كما في قوله تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾[1].

الدليل الثاني: لو صدر الذنب عنهم لما كانوا مقبولي الشهادة لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[2]، فقد أمر

(١) [الأحزاب: ٣٠].

(٢) [الحجرات: ٦].

– سبحانه – بالتثبت والتوقف في قبول شهادة الفاسق، فإن لم تقبل شهادته في حال الدنيا، فكيف تقبل شهادته في الأديان الباقية إلى يوم القيامة؟! وأيضًا فإنَّه تعالى شهد بأنَّ محمدًا – ﷺ – شهيدٌ على الكلِّ يوم القيامة، قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[1]، ومن كان شهيدًا لجميع الرسل وعلى الأُمم يوم القيامة، كيف يكون بحالٍ لا تقبل شهادته ؟!

الدليل الثالث: لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم؛ لأنَّ الدلائل دالةٌ على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن زجر الأنبياء غير جائزٍ؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾[2]، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعًا.

الدليل الرابع: لو صدر الفسق عن محمدٍ – ﷺ – – وحاشاه والأنبياء والمرسلين – لكنَّا إمَّا أن نكون مأمورين بالاقتداء به – ﷺ –، وهذا لا يجوز، أو لا نكون مأمورين بالاقتداء به – ﷺ –، وهذا – أيضًا – باطلٌ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾[3]، ولقوله تعالى: ﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾[4]، ولمَّا كان صدور الفسق يُفضي إلى هذين القسمين الباطلين كان صدور الفسق عنه – ﷺ – وعنهم محالًا.

الدليل الخامس: لو صدرت المعصية عن الأنبياء لوجب أن يكونوا

---

(١) [البقرة: ١٤٣].

(٢) [الأحزاب: ٥٧].

(٣) [آل عمران: ٣١].

(٤) [الأنعام: ١٥٣].

موعودين بالعذاب؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(١)، ولكانوا ملعونين؛ لقوله تعالى: ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾(٢)، وبإجماع الأمة هذا باطلٌ فكان صدور المعصية عنهم باطلًا.

الدليل السادس: أنَّهم كانوا يأمرون بالمعروف وفعل الطاعة وينهون عن المنكر وترك المعصية، ولو تركوا المعروف وفعلوا المعصية لدخلوا تحت قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾(٣)، وتحت قوله: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾(٤)، وهذا في غاية القبح، وأيضًا قد أخبر الله – تعالى – عن شعيب – عليه السلام – أنَّه برَّأ نفسه من ذلك، فقال: ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾(٥).

الدليل السابع: قال تعالى في صفة إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾(٦)، والألف والام في صيغة الجمع تفيد العموم، فدخل تحت لفظ (الخيرات) فعل كلِّ ما ينبغي، وترك كلِّ ما لا ينبغي، وذلك يدلُّ على أنَّهم كانوا فاعلين لكلِّ الطاعات تاركين لكلِّ المعاصي.

---

(١) [النساء: ١٤].
(٢) [هود: ١٨].
(٣) [الصف: ٢، ٣].
(٤) [البقرة: ٤٤].
(٥) [هود: ٨٨].
(٦) [الأنبياء: ٩٠].

الدليل الثامن: قال تعالى صفة إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾[1]، فلفظ (المصطفين)، ولفظ (الأخيار) يتناولان جملة الأفعال والتروك، بدليل جواز الاستثناء يُقال: فلان من المصطفين الأخيار إلا في كذا، والاستثناء يُخرج من الكلام ما لولاه لدخل، فدلت الآية على أنَّهم كانوا من المصطفين الأخيار في كلِّ الأمور، وهذا يُنافي صدور الذنب عنهم.

الدليل التاسع: قال الله – تعالى – في حقِّ إبراهيم – عليه الصَّلاة والسَّلام –: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾[2]، والإمام هو الذي يُقتدى به، فلو صدر الذنب عنه لكان اقتداء الخلق به في ذلك الذنب واجبًا، وهذا باطلٌ.

الدليل العاشر: قسَّم الله – تعالى – المكلفين قسمين: حزب الشيطان كما قال – تعالى –: ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[3]، وحزب الله، كما قال سبحانه: ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[4]، وحزب الشيطان: هو الذي يفعل ما يأمره به الشيطان، فلو صدرت الذنوب عن الأنبياء لصدق عليهم أنهم من حزب الشيطان، ولصدق عليهم قوله: ﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾، ولصدق على الزُّهاد من آحاد الأمة قوله:﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ

---

(١) [ص: ٤٧].

(٢) [البقرة: ١٢٤].

(٣) [المجادلة: ١٩].

(٤) [المجادلة: ٢٢].

اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾، وحينئذٍ يكون الواحد من آحاد الأمة أفضل بكثير من الأنبياء، وهو باطلٌ.

الدليل الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾[1]، فكلُّ من أقدم على ذنبٍ فهو ظالمٌ لنفسه لقوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾[2]، وذلك العهد الذي حكم الله به أنَّه لا يصل إلى الظالمين: إمَّا أن يكون عهد النبوة أو الإمامة، فإن كان الأول فهو المقصود، وإن كان الثاني فالمقصود أظهر؛ لأنَّ عهد الإمامة أقلُّ درجةً من عهد النبوة، فإذا لم يصل الظالم المذنب إلى عهد الإمامة، فمن باب أولى لا يصل إلى عهد النبوة". أهـ[3].

وبناءً على ذلك، يجب على المفسر أن يأخذ بما قام عليه الدليل والبرهان لئلا تزلَّ قدمه ويتعثر قلمه بعدم مراعاة منصب النبوة أثناء تفسيره.

❋❋❋❋❋

(١) [البقرة: ١٢٤].

(٢) [فاطر: ٣٢].

(٣) يُنظر: عصمة الأنبياء (ص: ٤١ – ٤٧) بتصرفٍ واختصارٍ.

## المطلب الثاني

## الأسباب التي تُوقع المفسر في عدم مراعاة منصب النبوة

ثمَّت أسبابٌ تُوقع المفسر في عدم مراعاة مقام النبوة ما لم يكن متفطنًا لها، أذكرها للقارئ الكريم مشفوعةً بأمثلتها فيما يلي:

**السبب الأول: الفهم الخاطئ مع حسن القصد وسلامة النية:**

من الأسباب التي توقع المفسر في عدم مراعاة مقام النبوة: فهمه الخاطئ الناتج عن نقص أداةٍ من أدوات الاجتهاد أو فقد شرطٍ من الشروط الواجب توافرها في المفسر، فيترتب على هذا النقص وذاك الفقد عدم رعايته للمنقول أو عدم عنايته بالمعقول أو عدم اهتمامه بكليهما، يدفعه إلى ذلك شيءٌ من التسرع والعجلة أو شيءٌ من السهو والغفلة التي لا ينفكُّ عنها أحدٌ من بني آدم دون أن يكون هذا الفهم الخاطئ ناشئًا عن سوء قصدٍ أو خبث نيةٍ، غاية الأمر أنَّه اجتهد فأخطأ ففسَّر الآية أو الآيات بما لا يليق بمقام النبوة الشريف.

ومن أمثلة ذلك: تعليل الزمخشري والبيضاوي – سامحهما الله – نداءه – ﷺ – بقوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾[1]؛ تهجينًا للحالة التي كان عليها، وذلك حيث يقول الزمخشري:" كان رسول الله – ﷺ – نائمًا بالليل متزمِّلًا في قطيفةٍ فنُبِّه ونُودي بما يُهجن إليه الحالة التي كان عليها من التزمل في قطيفةٍ واستعداده للاستثقال في النوم كما يفعل مَنْ لا يهمُّه أمرٌ ولا يعنيه شأنٌ، وفي أمثالهم:

---

(١) [المزمل: ١].

أوْرَدَهَا سَعْدٌ وسعد مُشْتَمِلْ ∴ ما هكَذَا تُورَدُ يا سَعْدُ الإبِلْ[١]

فذمَّه بالاشتمال بكسائه، وجعل ذلك خلاف الجلد والكيس، وأمر بأن يختار على الهجود التهجد، وعلى التزمُّلِّ التشمُّر والتخفُّف للعبادة والمجاهدة في سبيل الله".أهـ[٢].

ويقول البيضاوي:" «المزمل» سُمِّي به النبي- عليه الصَّلاة والسَّلام - تهجيناً لما كان عليه فإنَّه كان نائمًا، أو مرتعدًا ممَّا دهشه من بدء الوحي متزملًا في قطيفةٍ أو تحسيناً له". أهـ[٣].

ولا يخفى أنَّ تعليلهما نداء النبيِّ - ﷺ - بقوله تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ تهجيناً لما كان عليه من الالتفاف في قطيفةٍ واستعداده للاستثقال في النوم، فهمٌ خاطئٌ ناتجٌ عن عدم مراعاة سبب نزول الآية الكريمة[٤]،

---

(١) البيت لمالك بن زيد مناة، وذلك أنَّ مالكًا تزوَّج بامرأةٍ وبنى بها، فأورد الإبل أخوه سعد ولم يُحسن القيام عليها والرفق بها، فقال مالكٌ هذا البيت، فضُرب مثلًا لمَنْ قصَّر في طلب الأمر. [يُنظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١٨/٣)].

(٢) الكشاف (٦٣٤/٤، ٦٣٥).

(٣) أنوار التنزيل (٢٥٥/٥).

(٤) حيث ذكر الجمهور في سبب نزولها: أنَّه - ﷺ - لمَّا جاءه الملك في غار حراء وحاوره بما حاوره، رجع إلى خديجة - رضي الله عنها - فقال: «زملوني زملوني»، فنزلت ﴿ يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدثر: ١]، وعلى أثرها نزلت ﴿ يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾. [يُنظر: البحر المحيط (٣١١/١٠)، وروح المعاني (١١٣/١٥). والقصَّة بطولها في الصَّحيحيْن: أخرجها البخاري في صحيحه - كتاب: بدء الوحي - بَابُ: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ؟ (٧/٣) رقم (٣)، ومسلم في صحيحه =

وعدم اعتبار عادة خطاب الله – تعالى – له – ﷺ – في الإكرام والاحترام، فقد قال العلماء: إنَّه لم يُخاطب باسمه المجرد نداءً، وذلك من خصائصه – ﷺ – دون سائر الرسل إكرامًا له وتشريفًا، فكيف يُعقل نداؤه بصيغة مهجنةٍ من ندائه باسمه؟![1].

ومن ثَمَّ دفع هذا الفهم الخاطئ مع شيءٍ من العجلة والغفلة كلًّا من الزمخشري والبيضاوي إلى ذلك التعليل الذي لا يليق بمقام النبوة المنيف، بل فيه سوء أدبٍ في حقِّ الجناب النَّبويِّ الشريف حيث شبَّها النبي – ﷺ – – وحاشاه – برعاة العرب الجفاة الحفاة الذين لا يهمُّهم أمرٌ ولا يعنيهم شأنٌ، غاية الأمر أنَّهما لم يقصدا – فيما أظنُّ – هذه الزلة الخطيرة، فسامحهما الله وعفا عنهما.

فإن قلتَ: ما التعليل الصحيح لندائه – ﷺ – بهذا الوصف إذن؟

يُقال لك: نداؤه – ﷺ – بهذا الوصف تأنيسٌ له وملاطفةٌ على عادة العرب في اشتقاق اسمٍ للمخاطب من صفته التي هو عليها؛ قصدًا لرفع الحجاب، وطي بساط العتاب، وتنشيطًا له ليتلقى ما يرد عليه بلا كسل، وكلُّ ما يفعل المحبوب محبوبٌ[2]، ولا يخفى أنَّ هذا التعليل هو الأليق بمقامه – ﷺ – لا ما ذكره الزمخشري، وتبعه فيه البيضاوي.

---

= كتاب: الإيمان – بَابُ: بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ – ﷺ – (١/١٣٩) رقم (١٦٠) من حديث أمِّ المؤمنين عائشة.

(١) أفدته من الانتصاف على هامش الكشاف لابن المنير (٤/٦٣٤)، وبدع التفاسير للغماري (ص: ١٤٠).

(٢) يُنظر: البحر المحيط (١٠/٣١١)، وروح المعاني (١٥/١١٣).

**السبب الثاني: الثقة بالإسرائيليات:**

من الأسباب التي توقع المفسر في عدم مراعاة مقام النبوة: ثقته بالإسرائيليات – لا سيما المتعلقة بما جرى للأولين، وما حدث للأنبياء والمرسلين – عليهم الصَّلاة والسَّلام – والتي تسرَّبت إلى تراثنا عن طريق أهل الكتاب، فشوَّهت جماله وبهاءه، وكدَّرت جلاله وصفاءه، وأحدثت أثرًا سيئًا وخطرًا بالغًا أدَّى إلى عواقب وخيمةٍ، ونتائج سيئةٍ من أهمها وأخطرها: إفساد عقائد المسلمين لاحتوائها على أباطيل وأكاذيب في حقِّ الله لا تليق بذاته من تشبيهٍ وتجسيمٍ له – سبحانه – ووصفه بما لا يليق بجلاله وكماله، وتضمنها – كذلك – ما لا يليق بمقام النبوة الشريف من نفي العصمة عن الأنبياء والمرسلين، وتصويرهم في صورة من استبدت بهم شهواتهم، ودفعتهم لذاتهم ونزواتهم إلى قبائح وفضائح لا تصدر عن عامة الناس فضلًا عن صفوتهم وخيرتهم(١).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره بعض المفسرين من خرافات لا تليق بمقام نبي الله داود – عليه السلام – عند تفسير قوله – تعالى – في سورة ص: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾(٢)، ما ملخصه:" أنَّ داود – عليه السلام – حدث نفسه إن ابتلي أن يعتصم فقيل له إنك ستبتلى وستعلم اليوم الذي تبتلى فيه فخذ حذرك فقيل له: هذا اليوم الذي تبتلى فيه فأخذ الزبور ودخل المحراب وأغلق باب المحراب وأدخل الزبور في حجره وأقعد منصفا على

(١) تُنظر هذه الآثار السيئة في: الإسرائيليات في التفسير والحديث للذهبي (ص: ٢٩ – ٣٤).

(٢) [ص: ٢١].

الباب وقال لا تأذن لأحد علي اليوم، فبينما هو يقرأ الزبور إذ جاء طائر مذهب كأحسن ما يكون للطير فيه من كل لون فجعل يدرج بين يديه فدنا منه فأمكن أن يأخذه فتناوله بيده ليأخذه فطار فوقه على كوة المحراب فدنا منه ليأخذه فطار فأشرف عليه لينظر أين وقع فإذا هو بامرأة عند بركتها تغتسل من الحيض فلما رأت ظله حركت رأسها فغطت جسدها أجمع بشعرها وكان زوجها غازيا في سبيل الله فكتب داود – عليه السلام – إلى رأس الغزاة: انظر فاجعله في حملة التابوت إمَّا أن يفتح عليهم وإمَّا أن يقتلوا، فقدمه في حملة التابوت فقتل، فلما انقضت عدتها خطبها داود – عليه السلام – فاشترطت عليه أن ولدت غلاما أن يكون الخليفة من بعده وأشهدت عليه خمسا من بني إسرائيل وكتبت عليه بذلك كتابًا حتى ولدت سليمان– عليه السلام – وشبَّ فتسور عليه الملكان المحراب فكان شأنهما ما قص الله – تعالى – في كتابه وخر داود – عليه السلام – ساجدًا فغفر الله له وتاب عليه "[1].

وهذه الرواية – كما ترى – فيها قدحٌ بمقام نبوة داود – عليه السلام –، وخدشٌ للعصمة الواجبة له ولإخوانه من الأنبياء والمرسلين، وهي – كما

(١) أخرج هذه الرواية ابن جرير الطبري في تفسيره (١٨٢/٢١ – ١٨٦) عن السدي والحسن ووهب بن منبّه، وكذا ابن أبي حاتم (٣٢٣٨/١٠، ٣٢٣٩) رقم (١٨٣٤٣، ١٨٣٤٤) عن ابن عباس وأنس، والثعلبي في الكشف والبيان (١٨٥/٨، ١٨٦) عن السدي والكلبي ومقاتل، وذكرها السيوطي في الدر المنثور (٧/ ١٥٦ – ١٥٨) وعزاها للحكيم الترمذي في نوادر الأصول وابن جرير وابن أبي حاتم بسندٍ ضعيف عن أنس – رضي الله عنه – ولابن جرير عن ابن عباس، ولعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن الحسن.

يظهر – منكرةٌ مختلقةٌ مأخوذةٌ عن الإسرائيليات.

قال الحافظ ابن كثير: " وقد ذكر المفسرون ههنا قصة، أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديثٌ يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثا لا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي، عن أنس – ﷺ – ويزيد وإن كان من الصالحين، لكنَّه ضعيف الحديث عند الأئمة ".أهـ(١).

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما ذكره بعض المفسرين من قصص باطل لا يليق بمقام نبي الله سليمان – عليه السلام – عند تفسير قوله – تعالى – في سورة ص: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾(٢)، ما ملخصه:" أنَّ سليمان – عليه السلام – أراد أن يدخل الخلاء فأعطى الجرادة خاتمه وكانت جرادة امرأته، وكانت أحب نسائه إليه، فجاء الشيطان في صورة سليمان فقال لها: هاتي خاتمي فأعطته، فلمَّا لبسه دانت له الجن والإنس والشياطين، فلما خرج سليمان – عليه السلام – من الخلاء قال لها: هاتي خاتمي. فقالت: قد أعطيته سليمان. قال: أنا سليمان. قالت: كذبت لست سليمان، فجعل لا يأتي أحدًا يقول أنا سليمان إلا كذبه حتى جعل الصبيان يرمونه بالحجارة، فلمَّا رأى ذلك عرف أنَّه من أمر الله – ﷻ – وقام الشيطان يحكم بين الناس، فلمَّا أراد الله تعالى أن يرد على سليمان – عليه السلام – سلطانه ألقى في قلوب الناس إنكار ذلك الشيطان فأرسلوا إلى نساء سليمان – عليه السلام – فقالوا لهنَّ: أيكون من سليمان شيء. قلنا: نعم. إنَّه يأتينا ونحن حيَّض وما

(١) تفسير القرآن العظيم (٥١/٧).
(٢) [ص: ٣٤].

كان يأتينا قبل ذلك ... فذلك قوله: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ﴾ يعني الشيطان الذي كان تسلط عليه "[1].

قلتُ: ولا شك أنَّ هذه الخرافات من أكاذيب بني إسرائيل، وأباطيلهم. قال الحافظ ابن كثير معلقًا عليها بعد ذكرها: " وهذه كلُّها من الإسرائيليات"، ثم قال:" وفيهم - يعني أهل الكتاب - طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان - عليه السلام - فالظاهر أنَّهم يكذبون عليه، ولهذا كان في هذا السياق منكرات من أشدها ذكر النساء، فإنَّ المشهور عن مجاهد وغير واحد من أئمة السلف: أنَّ ذلك الجني لم يُسلَّط على نساء سليمان، بل عصمهنَّ الله - عز وجل - منه، تشريفًا، وتكريمًا لنبيه - عليه السلام - وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف - رضي الله عنهم - كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم، وجماعة آخرين، وكلُّها متلقاةٌ عن أهل الكتاب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب ". أهـ[2].

كما عدَّ الشيخ عبد الله الغماري هذه الخرافة من بدع التفاسير، وجزم أنَّها من الإسرائيليات، ثم قال: " وبطلانها يظهر بوجوهٍ:

---

(١) أخرج هذه الرواية ابن جرير الطبري في تفسيره (١٩٧/٢١ - ١٩٩) عن قتادة والسدي وابن عباس، وكذا ابن أبي حاتم (٣٢٤١/١٠ - ٣٢٤٣) رقم (١٨٣٥٥، ١٨٣٥٦، ١٨٣٥٧) عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب والحسن، والثعلبي في الكشف والبيان (٢٠١/٨ - ٢٠٧) عن محمد بن إسحاق والسدي ومقاتل، وذكرها السيوطي في الدر المنثور (٧/ ١٧٩ - ١٨١) وعزاها للنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم بسند قوي عن ابن عباس، ولعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر عن قتادة.

(٢) تفسير القرآن العظيم (٥٩/٧).

أحدها: أنَّ الجنِّي لا يُسمى جسدًا، لأنَّه كان حيًا، والجسد الذي يلقى لا يكون إلا ميتًا.

ثانيها: أنَّ الجنِّي لا يمكن أن يتصور في صورة نبي، ولا يقدر على ذلك، لما يترتب عليه من المفاسد.

ثالثها: لو جاز للجنِّي أن يأتي امرأة سليمان في صورته، ويأخذ منها خاتم ملكه، لجاز أن يزني بها وبغيرها من نسائه، وذلك يبطله العقل والنقل أيضًا.

رابعها: أنَّ الخاتم – لو سُلِّم أنَّه خاتم الملك، يذهب بذهابه – فلا يجوز أن يكون خاتم هيئته أيضًا، بحيث حين ذهب منه أنكره الناس، وحين رجع إليه عرفوه.

خامسها: أنَّ هذه القصة – مع كونها كذبًا غير محبوك – خالية من العبرة، والله تعالى يقول: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[1]" أهـ[2].

**السبب الثالث: الاغترار بالأحاديث الموضوعة والروايات الواهية:**

من مزالق التفسير ومحاذيره: اغترار المفسر بالأحاديث الموضوعة، وترديده للروايات الواهية التي تُروى – لا سيما في كتب التفسير – دون التنبه لوضعها وكذبها، أو النظر في سندها ومتنها، فليس كلُّ ما قيل فيه قال رسول الله – ﷺ – صحيحًا، فالكتب إنَّما تروي المقبول والمردود، والصحيح والمعلول، والغث والسمين، والموفق من المفسرين من اعتمد على المأثور الصالح للحجيَّة، وتنبَّه لكلِّ ما عداه، ورفضه ونزَّه تفسيره عنه، وعلم أنَّه لا تحلُّ رواية الأحاديث الموضوعة والروايات الواهية إلا

(١) [يوسف: ١١١].

(٢) بدع التفاسير (ص: ١١٢).

مقرونةً ببيان وضعها وكذبها، ومن رواها بغير بيان وضعها وكذبها فقد باء بإثمٍ مبين، وحشر نفسه في عداد الكذَّابين.

وقد كان من تلك الروايات الواهية والأحاديث المكذوبة ما يقدح في مقام النبوة الكريم، ويسيء إلى الجناب المصطفوي الرفيع، ومن ذلك: ما رواه غير واحدٍ من المفسرين من رواياتٍ موضوعةٍ تتنافي مع عصمة سيد المرسلين - ﷺ - في قصة زواجه من زينب بنت جحش - رضي الله عنها - عند تفسيرهم قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾[1]، حيث ذكروا أنَّ النبي - ﷺ - كان قد زوج زيد بن حارثة زينب بنت جحش، ابنة عمته، فخرج رسول الله - ﷺ - يومًا يريده وعلى الباب ستر من شعر، فرفعت الريح الستر فانكشف، وهي في حجرتها حاسرة، فوقع إعجابها في قلب النبي - ﷺ -، فلما وقع ذلك كرِّهت إلى الآخر، فجاء فقال: يا رسول الله إني أريد أن أفارق صاحبتي، قال: ما ذاك، أرابك منها شيء ؟ "قال: لا والله ما رابني منها شيء يا رسول الله، ولا رأيت إلا خيرًا، فقال له رسول الله - ﷺ -: أمسك عليك زوجك واتق الله، فذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ تخفي في نفسك

(١) [الأحزاب: ٣٧].

إن فارقها تزوجتها[١].

قلتُ: وهذه الروايات وإن ذكرها كثيرٌ من المفسرين إلا أنَّ المحققين منهم[٢] قد ردُّوها وأبطلوها؛ لما يلي:

**أولًا:** لأنَّها من حيث السند موضوعةٌ واهيةٌ لا تصحُّ روايتُها بحالٍ من الأحوال؛ لذا أضرب الحافظ ابن كثيرٍ عنها صفحًا، ولم يرتض تسويد صفحات كتابه بها تعظيمًا لمقام المصطفى، وتنزيهًا لجنابه الشريف، واكتفى بالإشارة إلى بطلانها وكذبها، فقال:" ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير هَاهُنَا آثَارًا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ – ﷺ – أَحْبَبْنَا أَنْ نَضْرِبَ عَنْهَا صَفَحًا لِعَدَمِ صِحَّتِهَا فَلَا نُورِدُهَا". أهـ[٣].

وكذا فعل الحافظ ابن حجر – ﷺ – حيث قال: " ووردت آثَار أُخْرَى أخرجهَا بن أَبِي حَاتِمٍ وَالطَّبَرِيُّ وَنَقَلَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ لَا يَنْبَغِي التَّشَاغُلُ بِهَا ".أهـ[٤].

---

(١) ممن ذكرها: ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٠/٢٧٣، ٢٧٤)، وكذا ابن أبي حاتم (٩/٣١٣٧)، والثعلبي في الكشف والبيان (٨/٤٧، ٤٨)، والبغوي في معالم التنزيل (٦/٣٥٤، ٣٥٥)، والزمخشري في كشافه (٣/٥٤٠)، والنسفي في مدارك التنزيل (٣/٣٢)، وأبو السعود في إرشاد العقل السليم (٧/١٠٥)، والسيوطي في الدر المنثور (٦/٦١٢، ٦١٣).

(٢) كالشيخ أبي حيان في البحر المحيط (٨/٤٨٢)، والمحقق الألوسي في روح المعاني (١١/٢٤)، وعلامة العصر الحديث الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (٢٢/٣٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٦/٣٧٨).

(٤) فتح الباري (٨/٥٢٤).

**ثانيًا:** لأنَّها تقدح في مقام النبي الرفيع، وتُنقص من جلاله وقدره، وتتنافى مع عصمته ومكانته، وتُعارض وصف ربه له بقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾(١).

فقل لي بربِّك: أيمكن أن يقع هذا العشق المزعوم بتلك الطريقة المفتراة من صاحب الخلق العظيم؟! سبحانك ربنا هذا بهتانٌ عظيمٌ!!

**ثالثًا:** مخالفتها سياق نظم الآية الشريف، فقد فسَّرت تلك الروايات قوله تعالى: ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ بأنَّ الذي كان يخفيه النبي هو حبه لزينب، وتمنيه طلاقها من زيد ليتزوجها هو من بعده، ولا يخفى أنَّ في هذا التأويل الفاسد خروجًا عن معنى الآية، وتحميلًا لسياقها الشريف ما لا يحتمله، وفي بيان ذلك يقول الشيخ محمد الغزالي– طيَّب الله ثراه –: " ثم لننظر إلى الآية، وما يزعمون أنَّها تضمنته من عتاب، إنَّهم يقولون: الذي كان يخفيه النبي – ﷺ – في نفسه، ويخشى فيه الناس دون الله هو ميله لزينب، أي أنَّ الله– بزعمهم – يعتب عليه عدم التصريح بهذا الميل!

ونقول: هل الأصل الخُلُقِي أنَّ الرجل إذا أحبَّ امرأة لغط بين الناس مشهّرًا بنفسه وبمن أحبَّ ؟ وخصوصًا إذا كان ذا عاطفةٍ منحرفةٍ، جعلته يحبُّ امرأة رجلٍ آخر ؟

هل يلوم الله رجلًا لأنّه أحبَّ امرأة آخر فكتم هذا الحبّ في نفسه؟

أكان يرفع درجته لو أنَّه صاغ فيها قصائد غزل ؟

---

(١) [القلم: ٤].

هذا والله هو السفه! وهذا السفه هو ما يريد بعض المغفّلين أن يفسّروا به القران!!

إنَّ الله لا يُعاتب أحدًا على كتمان حبٍّ طائشٍ، وإنّما سياق الواقعة هو كما قصصنا عليك، فالذي أخفاه النبي – ﷺ – في نفسه تأذّيه من هذا الزواج المفروض، وتراخيه في إنفاذ أمر الله به، وخوفه من لغط الناس عند ما يجدون نظام التبني – كما ألفوه – قد انهار، وقد أفهم الله نبيّه أنَّ أمره لا يجوز أن يوقفه توهّم شيء ما، وأنّه – بإزاء التكليف الأعلى – لا مفرّ له من السمع والطاعة، شأن من سبقه من المرسلين، وإذا عدت إلى الآية التي تتضمّن القصة؛ وجدتها ختمت بقوله تعالى: ﴿ وَكانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ أي من حقه أن يقع حتمًا.

ثم أعقبها ما يؤكد هذا المعنى: ﴿ ما كانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيما فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَقْدُوراً * الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسالاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفى بِاللَّهِ حَسِيباً ﴾[1].

إنّك عند ما تثبّت قلب رجل تقول له: لا تخش إلا الله.

إنّك لا تقول ذلك له وهو بصدد ارتكاب معصية، إنما تقول ذلك له وهو يبدأ القيام بعمل فاضل كبير، يخالف التقاليد المتوارثة.

وظاهر في هذه الآيات كلّها أنّ الله لا يجرّئ نبيّه على التدلّه بحب امرأة، إنما يجرئه على إبطال عادة سيئة يتمسّك الناس بها، ويراد منه كذلك أن ينزل على حكمها، لذلك يقول الله – بعد ذلك مباشرة – وهو يهدم

(١) [الأحزاب: ٣٨، ٣٩].

نظام التبني: ﴿ ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ وَلكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[1]".أهـ[2].

**رابعًا: معرفة النبي – ﷺ – السابقة لزينب – رضي الله عنها – منذ طفولتها حق المعرفة، فهي بنت عمته: أُميمة بنت عبد المطلب، وفي ذلك يقول القاضي ابن العربي – رحمه الله –:**" فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إنَّ النَّبِيَّ – ﷺ – رَآهَا فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَبَاطِلٌ فَإِنَّهُ كَانَ مَعَهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ وَمَوْضِعٍ، وَلَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ حِجَابٌ، فَكَيْفَ تَنْشَأُ مَعَهُ وَيَنْشَأُ مَعَهَا وَيَلْحَظُهَا فِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَلَا تَقَعُ فِي قَلْبِهِ إلَّا إذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، وَقَدْ وَهَبَتْهُ نَفْسَهَا، وَكَرِهَتْ غَيْرَهُ، فَلَمْ تَخْطِرْ بِبَالِهِ، فَكَيْفَ يَتَجَدَّدُ لَهُ هَوًى لَمْ يَكُنْ؟! حَاشَا لِذَلِكَ الْقَلْبِ الْمُطَهَّرِ مِنْ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ الْفَاسِدَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[3]". أهـ[4].

**السبب الرابع: الجمود على ظاهر المنقول مع طرح مقتضى المعقول:**

ممَّا يُوقع المفسر – كذلك – في عدم مراعاة مقام النبوة أخذه بظاهر النصوص والجمود عليها دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من المناقضة والمنافرة بين منطوق المنقول ومقتضى المعقول من امتناعه ووجوب تأويله بما يليق بالرسل الكرام عليهم الصَّلاة والسَّلام.

ومن أمثلة ذلك: ما أشار إليه بعض المفسرين عند تفسيره قوله تعالى:

---

(١) [الأحزاب:٤٠].

(٢) فقه السيرة (ص: ٤٣٨ – ٤٤٠).

(٣) [طه:١٣١].

(٤) أحكام القرآن (٥٧٧/٣، ٥٧٨).

﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[1]، حيث تمسكوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾، وقالوا: إنَّ يونس – عليه السلام – ظنَّ عدم قدرة الله عليه، وذلك يقتضي كونه شاكًّا في قدرة الله تعالى.

ولا شكَّ أنَّ هذا التفسير يتنافى ومقام النبوة الأكرم الذي هو أشرف المناصب وأكبرها، إذ كيف يشكُّ نبيٌّ مرسلٌ في قدرة الله – تعالى – والشكُّ في قدرة الله كفرٌ، ولا خلاف أنَّ الأنبياء منزَّهون عنه لا يجوز اتصافهم به؟! ومما يدلُّ على ضعف هذا التفسير وبُعده أنَّ الله – سبحانه – قد وصف يونس – عليه السلام – بالرسالة، وأكَّد ذلك بقوله: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[2] .

ولبُعد هذا التفسير وضعفه لم أره مصرحًا به في كتب التفسير المعتمدة، لكن وجدتَ الزمخشري قد جوَّزه على أنَّه من باب التمثيل أو أنَّه خطرةٌ شيطانيةٌ سبقت إلى وهمه فسميت ظنًّا للمبالغة، وتابعه البيضاوي وأبو السعود في ذكره مع تصديره بصيغة التمريض الدالة على ضعفه.

قال الزمخشري: " والمخفف [يعني: نقدر] يصح أن يفسر بالقدرة، على معنى: أن لن نعمل فيه قدرتنا، وأن يكون من باب التمثيل، بمعنى: فكانت حاله ممثلة بحال من ظنّ أن لن نقدر عليه في مراغمته قومه، من غير انتظار لأمر الله. ويجوز أن يسبق ذلك إلى وهمه بوسوسة الشيطان، ثم يردعه ويرده بالبرهان، كما يفعل المؤمن المحقق بنزغات الشيطان وما

---

(١) [الأنبياء: ٨٧].

(٢) [الصافات:١٣٩].

يوسوس إليه في كل وقت، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾[1] والخطاب للمؤمنين ". أهـ[2].

وقال البيضاوي: " وقيل: هو تمثيل لحاله بحال من ظن أن لن نقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لأمرنا، أو خطرة شيطانية سبقت إلى وهمه فسميت ظنًّا للمبالغة ". أهـ[3].

وقال أبو السعود: " وقيل: هو تمثيلٌ لحاله بحال مَنْ يظنُّ أن لن نقدر عليه أي نعامله معاملةَ من يظنُّ أن لن نقدر عليه في مراغمته قومَه من غير انتظار لأمرنا، كما في قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾[4] أي نعامله معاملةَ من يحسَب ذلك. وقيل: خطرةٌ شيطانية سبقت إلى وهمه فسُمّيت ظنًّا للمبالغة ". أهـ[5].

فإن قلتَ: فما التفسير الأصحُّ إذن لقوله تعالى: ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ ؟

يُقال لك: لا يخرج هذا القول الكريم عن معنيين صحيحين لا يُنافي أحدهما الآخر:

أولهما: أنَّه من التضييق أي: فظنَّ أن لن نضيّقَ الأمر عليه في بطن الحوت، ومنه قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾[6] أيْ:

(١) [الأحزاب:١٠].
(٢) الكشاف (٣/ ١٣٢).
(٣) أنوار التنزيل (٥٩/٤).
(٤) [الهمزة: ٣].
(٥) إرشاد العقل السليم (٨٢/٤٦).
(٦) [الرعد: ٢٦].

وَيُضَيِّقُ الرِّزْقَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وقوله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾[1]، فَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ أَيْ: وَمَنْ ضُيِّقَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ.

ثانيهما: أنَّه من القضاء والقدر أي: فظنَّ أن لن نقضي عليه ونقدِّر ذلك الأمر، وهو التضييق عليه في بطن الحوت، فالفعل (قَدَر) المخفف يأْتِي بِمَعْنَى (قَدَّرَ) المُضَعَّف، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾[2] أَيْ: قَدَّرَهُ اللَّهُ، ومنه سمِّيت ليلة القدر؛ لأنَّ الله يقدِّر فيها المقادير كما قال – سبحانه –: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[3].

ومن أمثلة الجمود على ظاهر المنقول المفضي إلى عدم مراعاة مقام النبوة أيضًا: التمسك بظاهر قول يونس – عليه السلام – في مناجاته ربَّه: ﴿ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ بدلالته على أنَّه – عليه السلام – قد ارتكب كبيرةً أو ذنبًا صغيرًا، وحاشاه – صلوات الله وسلامه عليه – فإنَّ غاية ما يدلُّ عليه ويُشير إليه هذا القول الكريم اعترافه – عليه السلام – وإقراره بظلم نفسه بمغاضبة قومه وذهابه عنهم دون أمر ربه، فوضع نفسه في غير مكانته اللائقة به بتركه فعل الأولى، وترك الأولى ظلمٌ؛ لأنَّه لمَّا كان متمكنًا من فعل الأولى حتى يستحق به الثواب العظيم، فلمَّا تركه من غير موجبٍ فقد ترك حظ نفسه، ومثل هذا يجوز أن يُسمى ظالمًا لنفسه؛ لأنَّ حقيقة الظلم وضع

---

(١) [الطلاق: ٧].

(٢) [القمر: ١٢].

(٣) [الدخان: ٤]. ويُراجع: الكشاف (٣/ ١٣٢)، وأنوار التنزيل (٥٩/٤)، وإرشاد العقل السليم (٨٢/٤٦)، وروح المعاني (٩/ ٨٠).

الشيء في غير موضعه وها هنا كذلك[1].

**السبب الخامس: التعصب للرأي والانتصار للمذهب:**

أوقع بعض المفسرين في الإساءة إلى جناب النبوة الكريم: تعصبه لمذهبه الاعتقادي، وتمسكه برأيه المخالف للقرآن والسنة وإجماع الأمة، ولأجل تأييد رأيه، وموافقة مذهبه، واتباع هواه لجأ إلى ركوب كل صعبٍ وذلولٍ كليٍّ عنق الآيات لتتمشى ومذهبه ورأيه، وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا من أكبر عيوب المفسر التي تزلُّ بها قدمه، ويتعثَّر فيها قلمه.

ومن أمثلة ذلك: ما قاله الزمخشري في تعليل امتناع إبليس من السجود لآدم – عليه السلام – المبني على عقيدته الاعتزالية القاضية: بتفضيل الملائكة على الأنبياء، وذلك عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾[2] حيث يقول: " فإن قلتَ فما معنى قوله: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾؟ قلتُ: الوجه الذي استنكر له إبليس السجود لآدم، واستنكف منه أنَّه سجودٌ لمخلوق، فذهب بنفسه، وتكبر أن يكون سجوده لغير الخالق، وانضم إلى ذلك أنَّ آدم مخلوقٌ من طينٍ وهو مخلوقٌ من نارٍ، ورأى للنار فضلًا على الطين فاستعظم أن يسجد لمخلوقٍ مع فضله عليه في المنصب، وزلَّ عنه أنَّ الله – سبحانه – حين أمر به أعزَّ عباده عليه وأقربهم منه زلفى وهم الملائكة، وهم أحق بأن يذهبوا بأنفسهم عن التواضع للبشر الضئيل،

(١) ينظر: عصمة الأنبياء للرازي (ص: ٥٣).
(٢) [ص: ٧٥].

ويستنكفوا من السجود له من غيرهم، ثم لم يفعلوا وتبعوا أمر الله ولم يلتفتوا إلى التفاوت بين الساجد والمسجود له، تعظيمًا لأمر ربهم وإجلالًا لخطابه، كان هو مع انحطاطه عن مراتبهم حريًا بأن يقتدي بهم، ويعلم أنَّهم في السجود لمن هو دونهم بأمر الله، أوغل في عبادته منهم في السجود له، لما فيه من طرح الكبرياء وخفض الجناح، فقيل له: ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديَّ؟ أي: ما منعك من السجود لشيء هو كما تقول مخلوق خلقته بيدي امتثالًا لأمرى كما فعلت الملائكة، فذكر له ما تركه من السجود مع ذكر العلة التي تشبث بها في تركه، وقيل له: لِمَ تركت مع وجود هذه العلة وقد أمرك الله به، يعنى: كان عليك أن تعتبر أمر الله ولا تعتبر هذه العلة. ومثاله: أن يأمر الملك وزيره أن يزور بعض سقاط الحشم فيمتنع اعتبارًا لسقوطه، فيقول له: ما منعك أن تتواضع لمن لا يخفى علىَّ سقوطه؟ يريد: هلَّا اعتبرت أمرى وتركت اعتبار سقوطه، وفيه: إنِّي خلقته بيدي، فأنا أعلم بحاله، ومع ذلك أمرت الملائكة بأن يسجدوا له لداعي حكمةٍ دعاني إليه[1]: من إنعام عليه بالتكرمة السنية وابتلاء للملائكة، فمن أنت حتى يصرفك عن السجود له، ما لم يصرفني عن الأمر بالسجود له ؟ ". أهـ[2].

---

(١) الكشاف (١٠٦/٤، ١٠٧).

(٢) قوله: (لداعي حكمةٍ دعاني إليه): يشير به إلى قاعدةٍ من قواعد المعتزلة، وهي: وجوب تعليل أفعال الله بالأغراض، بمعنى: أنَّ أفعال الله تعالى – في زعم المعتزلة – معللةٌ برعاية مصالح العباد فهي لغرض؛ لأنَّ الفعل الذي لا غرض فيه عبثٌ، والله حكيمٌ، والعبث على الحكيم محالٌ. ولا ريب أنَّ هذه القاعدة الاعتزالية=

قلتُ: في هذا المثال الذي ساقه الزمخشري سوء أدبٍ في حقِّ الجناب النبوي الكريم لأبي البشر – ﷺ –؛ حيث يدل على انحطاط رتبة آدم، وسقوط منزلته عن منزلة الملائكة بقول الملك لوزيره: زر بعض سقاط الحشم، فجعل سقاط حشم الملك مثالًا لآدم الذي هو أصل البشر، وعنصر الأنبياء – عليهم الصَّلاة والسَّلام – وحاشاه – ﷺ –.

والذي دفعه إلى هذا التأويل الفاسد القادح في جناب النبوة الشريف انتصاره لمذهبه الاعتقادي القاضي بتفضيل الملائكة على الأنبياء، حيث ذهبت المعتزلة – وتبعهم الحكماء، والقاضي الباقلاني، وأبو عبد الله الحليمي من أهل السُّنة – إلى أنَّ الملائكة العلوية أفضل من الأنبياء، أمَّا الملائكة الذين يسكنون الأرض، فالأنبياء أفضل منهم، واستدلوا على ذلك بأدلة [1].

---

= باطلةٌ مردودةٌ عند أهل السُّنة بدليلين: أولهما: لو فعل الباري لغرضٍ لكان ناقصًا بذاته مستكملًا بذلك الغرض الذي حصل بسبب الفعل، لكنَّ التالي باطلٌ، فبطل ما أدَّى إليه وهو كون فعل الباري لغرضٍ، وإذا بطل هذا ثبت نقيضه، وهو أنَّ فعل الباري لا يكون لغرضٍ. ثانيهما: أنَّ الغرض إمَّا إيصال اللَّذة أو دفع الألم، وهو من الممكنات، والله تعالى قادرٌ على تحصيلها ابتداءً، فتوسيط الأفعال يكون عبثًا، والعبث عليه محالٌ، فما أدَّى إليه وهو كون فعله لغرضٍ محالٌ، فثبت أنَّ أفعال الله لا يجوز تعليلها بالأغراض. [تُراجع المسألة في: شرح المواقف (٨: ٢٠٢ وما بعدها)، وشرح المقاصد (٢: ١١٥، وما بعدها)].

(١) تُنظر أدلتهم والجواب عنها: شرح العقائد النسفية (ص:٢٠٤، ٢٠٥)، والقول السديد في علم التوحيد (٣٢٦/٢).

أمَّا جمهور أهل السُّنَّة – وتبعهم الشيعة – فذهبوا إلى أنَّ الأنبياء أفضل من الملائكة مطلقًا، واستدلوا على ذلك بأدلة منها: أمر الله الملائكة بالسجود لآدم على وجه التعظيم والتكريم، ولا يخفى أنَّ المأمور بالسجود لغيره يكون أفضل من ذلك الغير، فتكون الملائكة أدنى من آدم، فيكون آدم أفضل منهم، وغيره من الأنبياء كذلك، إذ لا قائل بالفصل.

ومنها: قول الله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ﴾[1] فإنَّه يدل على أنَّ آدم علم الأسماء، والملائكة لم تعلمها، والعالم أفضل من غيره. ومنها: أنَّ طاعة البشر أشقُّ من طاعة الملك؛ لأنَّ طاعة البشر لا تتحقق إلا بمجاهدة النفس والهوى والشيطان، والتغلب على جميع الشواغل الدنيوية، بخلاف طاعة الملك، فإنَّه مفطورٌ عليها، ولا شك أنَّ الطاعة مع مغالبة العوائق أشق وأدخل في الإخلاص، فتكون أفضل. ومنها: قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾[2]، والآل في الآية يراد به الأنبياء، فمفاد الآية – حينئذٍ – أنَّ الأنبياء أفضل من العالمين، والملائكة من العالمين، فتكون الأنبياء أفضل من الملائكة[3].

---

(١) [البقرة: ٣٢].

(٢) [آل عمران: ٣٣].

(٣) تُراجع المسألة في: شرح المواقف (٨/٢٨٣ وما بعدها)، وشرح المقاصد (٢/١٤٦، وما بعدها)، وشرح العقائد النسفية (ص:٢٠٣، ٢٠٤). والقول السديد في علم التوحيد (٢/٣٢٤ – ٣٢٧)، وخلاصة القول في هذه المسألة: أنَّنا نؤمن بأنَّ الأنبياء – عليهم السَّلام – أفضل من الملائكة لغلبة الظنِّ بذلك عندنا، لكنَّنا =

ومن ثمَّ ترى أنَّ في تأويل الزمخشري ليًّا لعنق الآية الشريفة لتؤيِّد عقيدته، وأنَّ هذا التأويل فيه إساءةٌ بالغةٌ للجناب الرفيع لأبينا آدم- عليه السلام - وأنَّ فهمه للآية على الضد من مرادها، حيث جعل قوله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ تقريرًا للعلة التي منعت إبليس من السجود، وهي كونه أفضل من آدم، في حين أنَّ هذا القول الشريف دليلٌ على تعظيم آدم - عليه السلام - وبيان فضله، حيث امتاز بميزةٍ على غيره من الخلق، وهي أنَّ الله خلقه بيده، وقد ذُكرت هذه الميزة في هذا المقام تعظيمًا لمعصية إبليس، إذ امتنع من تعظيم من عظَّمه الله إذ خلقه بيده(١). فأين هذا الفهم السديد للآية الكريمة من فهم الزمخشري الذي جرَّه إليه هواه الردي، ودفعه إليه تعصبه لمذهبه الاعتزالي ؟! نسأل الله أن يجنبنا مهاوي الردى، وأن يرشدنا إلى سبيل الهدى.

**السبب السادس: عدم مراعاة السياق:**

من أعظم القرائن المعينة على فهم النص القرآني فهمًا صحيحًا، والهادية إلى المعنى المراد: قرينة السياق، فمن اعتبرها هُدي إلى المقصود، ومن غفل عن مراعاتها ضل الطريق وأخطأ في الفهم، يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله -: "فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف،

---

= لا نقطع بذلك ولا نجزم به، كما لا نقطع بخطأ من فضَّل الملائكة عليهم، وذلك كلّه بعد استثناء حبيبنا وسيدنا محمدٍ - ﷺ - من هذا الخلاف؛ فإنَّه أفضل الخلق على الإطلاق بالإجماع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين.

(١) يُنظر: الانتصاف على هامش الكشاف (١٠٦/٤)، وروح المعاني (٢١٦٣/١٢).

فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض ".أهـ[1].

ومن ثمَّ وجب على مفسر كتاب الله مراعاة سياق النظم الجليل ليهتدي إلى الصواب، ويبتعد عن الزلل، وهذا ما قرره العلامة الزركشي – رحمه الله – إذ يقول: "ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له".أهـ[2].

وأكَّده الأستاذ الإمام محمد عبده – طيَّب الله ثراه – بقوله: "إنَّ أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق من القول، واتفاقه مع جملة المعنى، وائتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملته".أهـ[3].

إذا تمهَّد لك هذا، فاعلم أنَّ عدم مراعاة المفسر لسياق الآيات يُوقعه في حملها على ما لا يليق بمقام النبوة الشريف.

ومن أمثلة ذلك: تفسير الزمخشري التحريم بمعنى اعتقاد الحلال حرامًا في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[4]، وذلك حيث يقول:" ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ من ملك اليمين أو العسل. ﴿ وتَبْتَغِي ﴾ إمَّا تفسير لتحرم، أو حال، أو استئناف، وكان هذا زلةً منه لأنَّه ليس لأحدٍ أن يحرِّم ما أحلَّ الله ".أهـ[5].

---

(١) الموافقات (٤/٢٦٦).

(٢) البرهان في علوم القرآن (النوع الحادي والعشرون: معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح) (١/٣١٧).

(٣) تفسير القرآن الحكيم المسمى تفسير المنار (١/٢٠).

(٤) [التحريم: ١].

(٥) الكشاف (٤/٥٦٣، ٥٦٤).

قلتُ: في هذا المثال – كما ترى – حمل الزمخشري الآية الشريفة على ما لا يليق بمقام النبوة الرفيع بتفسيره التحريم في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ باعتقاد الحلال حرامًا، وعدَّ ذلك زلةً من النبي – ﷺ –، ومعاذ الله وحاش لله أن يعتقد النبيُّ – ﷺ – تحريم ما أحلَّ الله له، والسبب في وقوع الزمخشري في هذا الزلل: عدم مراعاته سياق الآية الكريمة؛ إذ تفسير التحريم في الآية الكريمة باعتقاد الحلال حرامًا يأباه سياق النظم الجليل، وبيان ذلك من وجهين:

أولهما: تصدير الآية بندائه – ﷺ – بهذا الوصف ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ إشارةٌ إلى التنبيه بالصِّفة الدالة على عصمته ممَّا يقع فيه من ليس بمعصومٍ(١)، ولا يخفى أنَّ اعتقاد ما أحلَّه الله حرامًا أمرٌ يتحاشى عنه آحاد المؤمنين، فكيف بسيد الأنبياء وخاتم المرسلين – ﷺ – ؟!

ثانيهما: ظاهر قوله تعالى بعد هذه الآية مباشرةً: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُمْ ﴾(٢) يدلُّ على أنَّ المراد بالتحريم في الآية الكريمة: الامتناع ممَّا أحلَّه الله بيمينٍ(٣) أي: قد شرع لكم تحليل ما عقدته الأيمان بالكفارة،

---

(١) يُنظر: البحر المحيط (٢٠٧/١٠)، وروح المعاني (٣٤٢/١٤).

(٢) [التحريم: ٢].

(٣) وهو شرب العسل، أخرج الشيخان البخاري ومسلم بسنديهما عن عُبَيْد بْن عُمَيْرٍ، قال: سَمِعْتُ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – أَنَّ النَّبِيَّ – ﷺ – كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ: أَنَّ أَيَّتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ – ﷺ – فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: « لاَ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ » فَنَزَلَتْ: =

وهذا المعنى هو الأليق بمقام النُّبوة المُنيف، والأوفق بجزالة سياق النظم الشريف، وإنَّما عاتبه الله – تعالى – عليه رفقًا به، وتنويهًا بقدره، وإجلالًا لمنصبه – عليه الصَّلاة والسَّلام – أن يراعي مرضاة أزواجه بما يشق عليه جريًا على ما ألف من لطف الله تعالى به[1].

**السبب السابع: عدم إتقان قانون التعارض:**

من أعظم الأسباب التي توقع المفسر في عدم مراعاة مقام النبوة: عدم إتقانه قانون التعارض.

ومن المعلوم أنَّ أمر التعارض لا يخلو من أن يقع بين منقولين، أو بين معقولين، أو بين منقول ومعقول، فهذه قسمةٌ عقليةٌ منحصرةٌ في هذه الأقسام الثلاثة لا تحتمل معها رابعًا[2].

---

= ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [التحريم: ٤] لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ ﴾ [التحريم: ٣] لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا». [أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب: التفسير – باب: ﴿ لِمَ تُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (٤٤/٧) رقم (٥٢٦٧)، ومسلم في صحيحه – كتاب الطلاق – بَاب وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتَهُ، وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ (١١٠٠/٢) رقم (١٤٧٤)]. والمَغَافِير: واحِدُها مُغْفُور، بالضَّم، وهو شَيْءٌ يَنْضَحُهُ شَجَرُ العُرْفُط، وَلَهُ رِيحٌ كريهة منكرة. [يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٤/٣) مادة (غَفَرَ)].

(١) يُنظر: الانتصاف على هامش الكشاف(٥٦٢/٤)، وروح المعاني (٣٤٣/١٤)، وبدع التفاسير (ص: ١٣٢، ١٣٣).

(٢) يُنظر: الدخيل في التفسير لشيخنا العلامة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم خليفة (ص: ١٨٨).

وأنت خبيرٌ بأنَّ وسط هذه الأقسام الثلاثة – أعني التعارض بين معقولين – على فرض تصوره ووقوعه لا يعنينا في موضوعنا ومقامنا هنا في قليلٍ ولا كثيرٍ، وإنَّما الذي يعنينا هو التعارض بين منقولين، والتعارض بين منقولٍ ومعقولٍ.

أمَّا التعارض بين منقولين، فعلى المفسِّر أن يعلم أنَّه لا يمكن أن يقع تعارضٌ حقيقيٌّ أبدًا – بأن يصدق أحدهما ويكذب الآخر – بين منقولين ثابتين[1] من نصوص الشريعة الغراء قرآنًا كان هذان النصان أو سنةً، أو كان أحدهما قرآنًا والآخر سنةً، لكن قد يقع للمبتدئ ولمن لا علم له ولا دراية بأسرار التنزيل تعارضٌ متوهمٌ، وحينئذٍ يحتاج الأمر إلى توضيح ما يتوهمه، وإزالة ما يتبادر إلى ذهنه، ويستطيع المفسر ذلك بكلِّ سهولةٍ ويسرٍ عن طريق الجمع والتوفيق بين ما ظاهره التعارض بحيث لا يضطر– كما قيل – إلى القول بنسخ المتأخر للمتقدم إذا عرف التاريخ، ومن غير أن يلجأ – كذلك – إلى الترجيح إن استطاعه في حال جهله بالتاريخ، ومن غير – كذلك – أن يتوقف في حلِّ هذا الإشكال وإزالة ذلك التعارض ويفوِّض حلَّه إلى الله العليم الحكيم إن لم يعرف تاريخًا ولم يستطع ترجيحًا[2].

---

(١) أمَّا غير الثابتين فلا عبرة بهما هنا، لأنَّهما إن لم يثبتا طُرحا معًا، ومن ثمَّ فلا تعارض، وإن ثبت أحدهما دون الآخر أخذنا بالثابت، وطرحنا ما لم يثبت، ومن ثمَّ فلا تعارض. أفدته من تعليق شيخنا الدكتور إبراهيم خليفة في كتابه الدخيل في التفسير (ص: ١٩٠) هامش رقم (١).

(٢) يُراجع قانون التعارض بين منقولين: الدخيل في التفسير للدكتور/ إبراهيم خليفة (ص: ١٩٠ – ١٩٦).

أقول: لا حاجة للمفسر إلى القول بالنسخ أو الترجيح أو التوقف؛ لأنَّ ما في القرآن ممَّا ظاهره التعارض يستطيع المفسر الجمع والتوفيق بينه وبين ما يُتوهم معه التعارض بسهولةٍ ويسرٍ دون تعذرٍ، ومن ثمَّ فإنَّ جهل المفسر بسبيل الجمع والتوفيق يُوقعه – لا محالة – في الزلل، ومن ذلك: ما زعمه البعض من تعارضٍ بين قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ﴾[1]، وبين قوله: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[3]، فإنَّ الآية الأولى تفيد أنَّ إبراهيم – عليه السلام – اعتقد في أول أمره ربوبية الكوكب والقمر والشمس بدليل أنَّه قال مشيرًا إلى كلٍّ واحدٍ منها: ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾، وذلك يقتضي شركه بالله في أول أمره، والآيتان الأُخريان تنفيان عنه كينونة الشرك في الماضي ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، وتثبتان له الحنيفيَّة والإسلام في ذلك الزمن الماضي الخالي من الشرك ﴿ وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ﴾، وغنيٌّ عن البيان أنَّ نفي الكون الماضي يستغرق جميع الزمن الماضي، فلم يكن مشركًا ولو في لحظةٍ من لحظات حياته.

---

(١) [الأنعام: ٧٦ – ٧٨].

(٢) [آل عمران: ٦٧].

(٣) [النحل: ١٢٠].

ولا شكَّ أنَّه ليس ثمَّت تعارضٌ بين هذه الآيات – كما قد يُتوهم – فإنَّ الخليل – عليه السلام – لم يكن مشركًا يومًا ما، ولم يظنَّ فضلًا عن أن يجزم بربوبية غير الله، غاية ما هنالك أنَّه – عليه الصَّلاة والسَّلام – قال عن كلٍّ واحدٍ من الكوكب والقمر والشمس ﴿هَذَا رَبِّي﴾ من باب مجاراة الخصم؛ فإنَّ من طرق إلزام المخالف وإبطال قوله أن تتظاهر له بأنَّك تسلم ما يقوله، وفي الواقع أنت لا تعتقد ولا تسلم له ما يدَّعيه، ثم تبيِّن له ما يترتب على قوله من المفاسد، أو ما يمنع من تسليمه، وهذا ما فعله الخليل–عليه السلام– مع قومه رجاء إيمانهم، ولإقناعهم، وإلزامهم الحجة، سلَّم لهم جدلًا أنَّ الكوكب والقمر والشمس آلهة كما يزعمون، ثم استدلَّ بحدوثها وتغيُّرها، وانتقالها من مكانٍ إلى مكانٍ آخر، وظهورها وخفائها على أنَّها لا تصلح أن تكون آلهةً، فأراد – عليه السلام – كما يقول الإمام الزمخشري: " أن ينبِّههم على الخطأ في دينهم، وأن يرشدهم إلى طريق النظر والاستدلال، ويعرِّفهم أنَّ النظر الصحيح مؤدٍّ إلى أنَّ شيئًا منها لا يصحُّ أن يكون إلهًا، لقيام دليل الحدوث فيها، وأنَّ وراءها محدثًا أحدثها، وصانعًا صنعها، ومدبرًا دبَّر طلوعها وأفولها وانتقالها ومسيرها وسائر أحوالها، فقوله: ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ قول مَنْ يُنصف خصمه مع علمه بأنَّه مبطل، فيحكى قوله كما هو غير متعصبٍ لمذهبه؛ لأنَّ ذلك أدْعى إلى الحقِّ وأنجى من الشغب، ثم يكرّ عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة ". أهـ[1].

وممَّا يدلُّ على كونه – عليه السلام – جازمًا وموقنًا بعدم ربوبية غير الله

(١) الكشاف (٤٠/٢)، ويُنظر معه: مدارك التنزيل (٥١٦/١)، والبحر المحيط (٥٦٥/٤)، وإرشاد العقل السليم (١٥٣/٣)، وروح المعاني (١٨٧/٤، ١٨٨).

سياق الآيات الشريفة، فقد عُطف قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ «بِالْفَاءِ» على قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾[(١)]، كما دلَّ السياق – أيضًا – على كونه – عليه السلام – مناظرًا قومه ومحاجًّا لهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[(٣)].

هذا هو سبيل الجمع والتوفيق بين الآيات الذي قضى به قانون التعارض بين المنقولين، وبه تعلم أن ليس ثمَّت تعارضٌ بينها كما توهم البعض، وبه يرتفع ذلك الفهم الخاطئ الذي يتنافى مع مقام النبوة أنَّ إبراهيم – عليه السلام – قد صدر منه الشرك في أول أمره.

هذا هو قانون التعارض بين المنقولين، أمَّا التعارض بين منقولٍ ومعقولٍ، فلا يخلو أمره من حالين: الأولى: ألا يكون هذا التعارض حقيقيًّا بل هو مجرد اختلافٍ ظاهري لا أثر لمثله في ردِّ معقولٍ ولا منقولٍ.

الثانية: أن يكون هذا التعارض حقيقيًّا بحيث يتعذر الجمع بين ظاهر المنقول الثابت وبين المعقول، وحينئذٍ لا تخرج هذه الحال عن ثلاث صورٍ لا رابع لها:

١. أن يكونا قطعيين.
٢. أن يكونا ظنيين.
٣. أن يكون أحدهما قطعي، والآخر ظني.

---

(١) [الأنعام:٧٥].
(٢) [الأنعام:٨٠].
(٣) [الأنعام:٨٣]. ويُنظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤٨٦/١).

**الصورة الأولى: أن يكونا قطعيين، وحينئذٍ يجب تأويل ظاهر المنقول القطعي ليتوافق مع المعقول القطعي.**

**الصورة الثانية: أن يكونا ظنيين، وحينئذٍ لا يخلو المنقول الظني من حالين:**

**أولهما: أن يكون هذا المنقول الظني قرآنًا أو سنةً صحيحةً ثابتةً أو ماله حكم المرفوع من مأثور الصحابة أو التابعين، وفي هذه الحال: يُقدِّم أهل السنة المنقول على المعقول، ويردُّون المعقول لأجل المنقول.**

**ثانيهما: ألَّا يكون هذا المنقول الظني قرآنًا ولا سنةً ولا في حكمهما ولا مجمعًا عليه، وفي هذه الحال: يُقدِّم أهل السنة المعقول الظني على المنقول الظني، ويردُّون المنقول لأجل المعقول.**

**الصورة الثالثة: أن يكون أحدهما قطعي، والآخر ظني، وحينئذٍ يُقدَّم القطعي على الظنِّي أخذًا بالأرجح، وعملًا بالأقوى[1].**

**أقول: إذا لم يتقن المفسر حكم هذا القانون ويُطبِّقه عند نظره في ما يُوهم ظاهره تعارضًا بين المنقول والمعقول فإنَّه يقع في الخطأ، وهذا ما حدث من بعض المفسرين عند تفسيره لبعض الآيات التي يُوهم ظاهرها قدحًا في منصب النبوة مع الآيات التي تُعلي وتعظِّم جنابهم الرفيع، فعدم إتقانه لذلك القانون أوقعه في عدم مراعاة منصبهم ومقامهم، ومن أمثلة ذلك: ما زعمه بعض من أقحم نفسه في التفسير بغير علم أنَّ المراد**

---

(١) يُراجع قانون التعارض بين المنقول والمعقول: التفسير والمفسرون للشيخ الذهبي (١/٢٠٢، ٢٠٣)، والدخيل في التفسير للدكتور/ إبراهيم خليفة (ص: ٢٤٩ – ٢٥٩).

بالخيانة في قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴾[1] الزنا[2].

وغنيٌّ عن البيان أنَّ زعمه هذا يدلُّ على جهله، وفراغ عقله، وقلة فقهه، وإساءته البالغة لجناب النبوة الرفيع، والسبب في ذلك جهله بقانون التعارض بين المنقول والمعقول؛ إذ الخيانة التي فسَّرها بالزنا تتعارض تعارضًا حقيقيًّا مع المعقول القطعي، وذلك من عدة أوجهٍ:

أولها: لو ثبت على امرأة نوحٍ وامرأة لوطٍ شيءٌ من الزنا لأسرع قومهما إلى تعييرهما والتشنيع عليهما، ولو حصل هذا لنقل إلينا، فلمَّا لم يُنقل علم أنَّه لم يحدث.

ثانيها: أنَّ من يقع الزنا في بيته بأهله – وهو لا يشعر – كيف يكون أهلًا لأن يدعوا أمة؟ ويتزعم شعبًا!

ثالثها: أنَّ أكبر عارٍ يلحق بالرجل، ويسقط حرمته وكرامته، وقوع الزنا في أهله. فكيف يُنسب إلى رسولين كريمين؟! كان أحدهما يُكافح جريمة اللواط، وكان من السهل جدًا أن يقول قومه: اذهب إلى بيتك فطهِّرْه من الفاحشة، ثم تعال فطهِّرْنا!

رابعها: أنَّ العقل يُحيل أن يقع الزنا في بيت نبيٍّ يُوحى إليه من ربِّه، ولا ينبِّهه ربُّه عليه.

---

(١) [التحريم: ١٠].

(٢) يُنظر: بدع التفاسير (ص: ١٣٤).

خامسها: أنَّ من الصفات الواجبة عقلًا في حقِّ الرسول: الفطنة، والذي يقع الزنا في أهله – وهو لا يشعر – يكون بالغ النهاية في الغفلة والبلاهة، ولا يجوز أن يكون الرسول ولا النبيُّ مُغفَّلًا، أو بليدًا، أو أَبْلَهَ؛ لأنَّه لو كان كذلك لما تمكَّن من القيام بما أُرسل لأجله، وحينئذٍ تضييع فائدة الرسالة، وأيضًا لأنَّ البلاهة والبلادة والغفلة صفات نقصٍ تُخِلُّ بمنصبه الشريف، فيجب تنزيهه عنها(١). وبناءً على ذلك وجب تفسير الخيانة في الآية الشريفة بالمخالفة في العقيدة، ومساعدة الكفار على زوجيهما، فقد نُقل أنَّ امرأة نوحٍ كانت ترمي زوجها بالجنون، وتساعد قومه عليه من شتمه وإيذائه، وامرأة لوطٍ كانت تدلُّ قومه على ضيوفه إذا كانوا حسان الوجوه، لم يُنقل عنهما غير ذلك، وأنت خبيرٌ بأنَّ كفر المرأة لا يعيبها ولا يلحق زوجها عارٌ بسببه لأنَّه ينشأ عن عنادٍ في الرأي، أو اعتدادٍ به، أو تقليدٍ للآباء، لكنَّ زناها يعيبها ويعيب أهلها؛ لأنَّ سببه اغتلام الشهوة(٢)، وانحطاط الخلق، ودناءة الهمة، وسوء التربية؛ فمن ثَمَّ جاز أن تكون زوج النبي كافرة، ولم يجز أبدًا بحالٍ أن تكون زانية(٣).

**السبب الثامن: التقليد الأعمى دون تبصرٍ:**

من الأسباب التي توقع المفسر – كذلك – في عدم مراعاة النبوة: تسليمه بأقوال السابقين القادحة في جناب النبوة الكريم، وتقبلها على أنَّها حقائق مسلَّمة دون إنعام نظره أو إعمال فكره فيما تستند إليه أو تعتمد

(١) يُنظر: بدع التفاسير (ص: ١٣٤) بتصرفٍ كبيرٍ وتقديم وتأخيرٍ.
(٢) اغْتِلَام الشَّهْوَةِ: مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ فِيهَا. لسان العرب (٤٣٩/١٢) مادة (غلم).
(٣) يُنظر: بدع التفاسير (ص: ١٣٥، ١٣٦).

عليه من أدلةٍ شرعيةٍ أو عقليةٍ أو لغويةٍ، فينقلها كما هي تقليدًا لأصحابها مع ضعفها وفسادها، فيقع فيما وقعوا فيه من الزلل والخلل.

ومن أمثلة ذلك: ما وقع من بعض المفسرين – كما قد علمتَ – في ذكر الإسرائيليات والخرافات والموضوعات التي تقدح في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فقلَّدوا غيرهم في ذكرها وسردها بغض النظر عن صحتها روايةً، أو التنبه لبطلانها درايةً، وكما وقع من القاضي البيضاوي في أنوار التنزيل تقليدًا للزمخشري – عفا الله عنهما – في تعليل ندائه – ﷺ – بقوله تعالى:﴿ يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾[1]؛ تهجينًا للحالة التي كان عليها[2]، وقد سبق بيان ذلك والردُّ عليه، فارجع إليه إن شئت[3].

❋❋❋❋❋

(١) [المزمل: ١].

(٢) يُنظر: الكشاف (٦٣٤/٤، ٦٣٥)، وأنوار التنزيل (٢٥٥/٥).

(٣) يُنظر: (ص: ١٨، ١٩) من هذا البحث.

## المطلب الرابع
## ما يجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة

وردت في القرآن الكريم عدة آياتٍ بيناتٍ في حقِّ أنبياء الله ورسله يُوهم ظاهرها قدحًا في منصبهم الشريف، وطعنًا في مقامهم المنيف ممَّا يُوجب على المفسر أن يكون يقظًا إلى أبعد حدود اليقظة ليسلك المنهج الأمثل في تفسيره لهذه الآيات حتى لا تزلَّ قدمه، ويتعثر قلمه، ومن ثَمَّ وجب عليه أن يُراعي عدة أمورٍ، بيانها على النحو التالي:

**أولًا: تجنب الإسرائيليات:**

على المفسر أن يُنزِّه تفسيره عن الإسرائيليات والخرافات التي علقت بتفسير كتاب الله، لا سيما تلك الخرافات التي يلزم من التصديق بها مساسٌ بالدين، أو قدحٌ في عقائده أو إخلالٌ بمقام النبوة الكريم، أو المسكوت عنها فلم يرد في شرعنا ما يصدقها أو يكذبها، والمتوقف فيها فلم يأت عندنا ما يُؤيِّدها أو يُخالفها؛ إذ غالبها ممَّا لا فائدة فيه تعود على المكلفين في أمر دينهم، وذلك حتَّى لا يتوهم قارئها إذا رءاها بجوار كلام الله أنَّها بيانٌ له، وتوضيحٌ لأهدافه، وكشفٌ لمعانيه مع أنَّها تصرف الذهن عن التفسير الصحيح لآياته، وتُخفي الكثير من جماله وجلاله وهداياته، فالخير كلُّ الخير للمفسِّر أن يُعرض كلَّ الإعراض عمَّا يشغل عن تدبر القرآن المجيد، وأن يُمسك عمَّا لا طائل تحته ممَّا يصرف عن الانتفاع بهداياته وتعاليمه، فإن لم يستطع المفسر تجنب تلك الإسرائيليات، والتخلصَّ من ذكرها نهائيًا، فلا بدَّ – حينئذٍ – من التعقيب عليها بما يكشف زيفها، ويظهر بطلانها، أمَّا مجرد

روايتها وحكايتها دون التنبيه على كذبها، وبيان حقيقة أمرها، فإنَّه يُعدُّ عملًا ناقصًا، وعيبًا فادحًا لا يُعذر عليه أبدًا؛ لأنَّ ذكرها بجوار كلام الله يسبب للقارئ حيرةً واضطرابًا في أمرها، وربما يتوهم صحتها، فيعوِّل عليها، ويستند إليها في تفسير القرآن الكريم، فيقع في الزلل، ويصيب قوله الخلل.

ومن ثمَّ، فلو أنَّ المفسر أعرض عن تلك الروايات والخرافات، خاصة التي تقدح في منصب النبوة، أو على أقل تقدير أشار إلى أنَّها لا تليق بمقام النبيين، ولا تناسب عصمة المرسلين، وانتهى إلى التفسير الذي يتناسب وجناب النبوة، لأجاد وأفاد، ووُفق تمام التوفيق، كما فعل الشيخ أبو حيان – رحمه الله – في البحر المحيط، وذلك حيث يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[1]: " وقول مَنْ قال: مغاضبا لربه، وحكى في المغاضبة لربه كيفيات يجب اطراحه؛ إذ لا يناسب شيءٌ منها منصب النبوة، وينبغي أن يتأوَّل لمَنْ قال ذلك من العلماء كالحسن والشعبي وابن جبير وغيرهم من التابعين، وابن مسعود من الصحابة بأن يكون معنى قولهم: مغاضبا لربه أي لأجل ربه ودينه، واللام لام العلة لا اللام الموصلة للمفعول به ".أهـ[2].

وكما صنع المحقق الألوسي – طيَّب الله ثراه – في روح المعاني، وذلك حيث يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا

(١) [الأنبياء: ٨٧].
(٢) البحر المحيط (٤٦١/٧).

سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾[1]: " وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنَّه - عليه السلام - نُودي المرة الأولى يا موسى خذها، فلم يأخذها، ثم نُودي الثانية ﴿ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ ﴾، فلم يأخذها، ثم نُودي الثالثة ﴿ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾[2]، فأخذها[3]، وذكر مكي في تفسيره أنَّه قيل له في المرة الثالثة: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ﴾، ولا يخفى أنَّ ما ذُكر بعيدٌ عن منصب النبوة، فلعلَّ الخبر غير صحيحٍ ".أهـ[4].

**ثانياً: الحذر من رواية الموضوعات:**

من العلوم التي ينبغي على المفسر معرفتها: علم الحديث روايةً ودرايةً؛ فإنَّه - ﷺ - مبلغٌ عن ربه، مبيِّنٌ لكتابه، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[5]، ونحن مأمورون باتباع بيانه - ﷺ - لقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾[6].

فالمفسر - إذن - بحاجةٍ ماسةٍ إلى السنة النبوية؛ إذ هي المبيِّنة للقرآن تفصل مجمله، وتوضِّح مبهمه، وتقيِّد مطلقه، وتخصص عامه.

وإذا كان الأمر كذلك، فعلى المفسر أن يتحرَّى ثبوت ما يرويه عن

---

(١) [طه: ٢١].

(٢) [القصص: ٣١].

(٣) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٧/٢٤٢٠) رقم (١٣٤١٧).

(٤) روح المعاني (٨/٤٩٢، ٤٩٣).

(٥) [النحل: ٤٤].

(٦) [الحشر: ٧].

رسول الله – ﷺ – بيانًا للقرآن، ويتأكَّد من صحته، وأن يميِّز بين مقبول الحديث ومردوده، وغثِّه وسمينه، وصحيحه وعليله حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها أئمة الحديث وصيارفته، كما عليه أن يجتنب قبول الأحاديث الواهية، وأن يحذر كلَّ الحذر من الموضوعات التي لا أصل لها؛ إذ هي شرُّ أنواع الدخيل في التفسير على الإطلاق، لِمَا في نسبتها إلى رسول الله – ﷺ – – كذبًا وزورًا – ما يدفع إلى تصديقها، والعمل بها، وغنيٌّ عن البيان أنَّ ذلك يُدخل في الدين ما ليس منه؛ لذا تحرم رواية الموضوع إلا مقرونًا ببيان وضعه، والنص على كذبه حتى لا يعتقد الناس صحته، ويعملوا بمقتضاه، وحتى لا يقع تحت الوعيد الشديد والتهديد الأكيد المرويِّ عن رسول الله – ﷺ – «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١)، وقوله أيضًا: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»(٢).

يقول الدكتور محمد أبو شهبة – رحمه الله – في بيانه العلوم التي لا بُدَّ منها للمفسر:" أن يكون عالمًا بالأحاديث: صحيحها، وحسنها، وضعيفها، ولئن عزَّ ذلك في عصرنا هذا فليكن واقفًا على ما قاله العلماء، وجمعه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب: الجنائز – باب: مَا يُكْرَهُ مِنَ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ (٢/٨٠) رقم (١٢٩١)، ومسلم في مقدمة صحيحه – بَابٌ: فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللهِ – ﷺ – (١/١٠) رقم (٤) من حديث المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه –.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه – بَابُ وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ (١/٨) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

الأئمة فيما يتعلق بتفسير القرآن الكريم، وبيان فضائل آياته وسوره، ولو أنَّ المفسرين جميعهم كانوا من حفاظ الحديث ونقَّاده المميزين لغثه من سمينه، وأئمته الذين جمعوا بين الرواية والدراية، لَمَا وقع في كتب التفاسير كلَّ هذا الدخيل، من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولَمَا عانى المسلمون ما يعانونه اليوم من الآثار السيئة، التي ترتبت على وجود هذه الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير". أهـ[1].

ومن ثَمَّ، فإنِّي أستحسن صنيع بعض المفسرين الذين تجنبوا ذكر قصة الغرانيق[2]، ونزَّهوا تفاسيرهم عنها، وصنيع أولئك الذين أبطلوها وردُّوها لوضعها وكذبها، وقدحها في عصمة أمير النبيين وسيد المرسلين – ﷺ – من أمثال الشيخ أبي حيان – رحمه الله – الذي نزَّه تفسيره عن ذكرها، واكتفى بالإشارة إلى بطلانها حيث قال:" وذكر المفسرون في كتبهم: ابن عطية والزمخشري فمَنْ قبلهما ومَنْ بعدهما ما لا يجوز وقوعه من آحاد المؤمنين

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: ٣٧).

(٢) ومجمل هذه القصة: أنَّ رسول الله – ﷺ – جلس في ناد من أندية قريش كثير أهله، فتمنى يومئذٍ أن لا يأتيه من الله شيءٌ فينفروا عنه، فأنزل الله عليه: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾ [النجم: ١، ٢] فقرأها رسول الله – ﷺ –، حتى إذا بلغ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] ألقى عليه الشيطان كلمتين: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهنّ لترجى، فتكلم بها. ثم مضى فقرأ السورة كلها، فسجد في آخر السورة، وسجد القوم جميعا معه. وهي قصةٌ باطلةٌ تمام البطلان – كما ترى – لأنَّها تقدح في عصمة النبي – ﷺ – .

منسوبًا إلى المعصوم صلوات الله عليه، وأطالوا في ذلك وفي تقريره سؤالًا وجوابًا، وهي قصةٌ سُئل عنها الإمام محمد بن إسحاق جامع السيرة النبوية، فقال: "هذا من وضع الزنادقة"، وصنَّف في ذلك كتابًا. وقال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، وقال ما معناه: إنَّ رواتها مطعون عليهم وليس في الصِّحاح ولا في التصانيف الحديثة شيءٌ مما ذكروه"، فوجب اطراحه؛ ولذلك نزَّهت كتابي عن ذكره فيه. والعجب ممَّنْ نقل هذا وهم يتلون في كتاب الله تعالى: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذا هَوى مَا ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَما غَوى وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى ﴾[1]، وقال الله تعالى آمرا لنبيه: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحى إِلَيَّ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ ﴾[3] الآية، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْلا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾[4] الآية، فالتثبيت واقع والمقاربة منفية، وقال تعالى:﴿كَذلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤادَكَ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسى ﴾[6]. وهذه نصوصٌ تشهد بعصمته، وأمَّا من جهة المعقول فلا يمكن ذلك لأنَّ تجويزه يطرق إلى تجويزه في جميع الأحكام والشريعة، فلا يؤمن فيها التبديل

(١) [النجم: ١ – ٤].
(٢) [يونس: ١٥].
(٣) [الحاقة: ٤٤].
(٤) [الإسراء: ٧٤].
(٥) [الفرقان: ٣٢].
(٦) [الأعلى: ٦].

والتغيير، واستحالة ذلك معلوم". أهـ[1].

ومن أمثال المحقق الألوسي – ﷺ – الذي ذكرها للتنبيه على زيفها، وبيان كذبها ووضعها، وذلك حيث يقول تعقيبًا عليها بعد ذكرها: " وقد أنكر كثيرٌ من المحققين هذه القصة، فقال البيهقي: " هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل ". وقال القاضي عياض في الشفاء: " يكفيك في توهين هذا الحديث أنَّه لم يخرجه أحدٌ من أهلِّ الصِّحة، ولا رواه ثقةٌ بسندٍ صحيحٍ سليمٍ متصلٍ، وإنَّما أُولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكلِّ غريبٍ، المتلقفون من الصحف كلَّ صحيحٍ وسقيمٍ "[2].

ثم قال الألوسي:" وذكر غيرُ واحدٍ أنَّه يلزم على القول بأنَّ الناطق بذلك النبي – ﷺ – بسبب إلقاء الشيطان الملبس بالملك أمور: منها: تسلط الشيطان عليه – عليه الصَّلاة والسَّلام – وهو – ﷺ – بالإجماع معصومٌ من الشيطان لا سيما في مثل هذا من أمور الوحي والتبليغ والاعتقاد، وقد قال سبحانه: ﴿ إِنَّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾[4] إلى غير ذلك.

ومنها: زيادته – ﷺ – في القرآن ما ليس منه، وذلك مما يستحيل عليه – عليه الصَّلاة والسَّلام – لمكان العصمة.

ومنها: اعتقاد النبي – ﷺ – ما ليس بقرآن أنَّه قرآن مع كونه بعيد

---

(١) البحر المحيط (٥٢٦/٧).

(٢) يُنظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢٨٩/٢، ٢٩٠).

(٣) [الحجر: ٤٢، والإسراء: ٦٥].

(٤) [النحل: ٩٩].

الالتئام متناقضًا ممتزج المدح بالذم وهو خطأٌ شنيعٌ لا ينبغي أن يتساهل في نسبته إليه – ﷺ –.

ومنها: أنَّه إمَّا أن يكون – عليه الصَّلاة والسَّلام – عند نطقه بذلك معتقدًا ما اعتقده المشركون من مدح آلهتهم بتلك الكلمات، وهو كفرٌ محال في حقه – ﷺ –، وإمَّا أن يكون معتقدًا معنى آخر مخالفًا لما اعتقدوه ومباينًا لظاهر العبارة، ولم يبينه لهم مع فرحهم وادعائهم أنَّه مدح آلهتهم، فيكون مقرًا لهم على الباطل، وحاشاه – ﷺ – أن يُقرَّ على ذلك.

ومنها: كونه – ﷺ – اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه عليه الملك، وهو يقتضي أنَّه – عليه الصَّلاة والسَّلام – على غير بصيرةٍ فيما يُوحى إليه، ويقتضي أيضًا جواز تصور الشيطان بصورة الملك ملبَّسًا على النبيِّ، ولا يصحُّ ذلك – كما قال في الشفاء – لا في أول الرسالة ولا بعدها[1]، والاعتماد في ذلك دليل المعجزة. وقال ابن العربي: تصور الشيطان في صورة الملك ملبَّسًا على النبي كتصوره في صورة النبي ملبَّسًا على الخلق، وتسليط الله تعالى على ذلك كتسليطه في هذا، فكيف يسوغ في لبٍّ سليمٍ استجازة ذلك ؟![2].

ومنها: التقول على الله – تعالى – إمَّا عمدًا أو خطأً أو سهوًا، وكلُّ ذلك محالٌ في حقه – عليه الصَّلاة والسَّلام – وقد اجتمعت الأمة على ما قال القاضي عياض على عصمته – ﷺ – فيما كان طريقه البلاغ من

(١) يُنظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٩٣).
(٢) يُنظر: أحكام القرآن (٣/٣٠٤).

الأقوال عن الإخبار بخلاف الواقع لا قصدًا ولا سهوًا[١].

ومنها: الإخلال بالوثوق بالقرآن فلا يُؤمن فيه التبديل والتغيير".أهـ[٢].

**ثالثًا: ردُّ المتشابهات إلى المحكمات:**

قسَّم الله تعالى آيات القرآن قسمين: آيات محكمات، وأُخر متشابهات، قال سبحانه: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾[٣].

وقد فهم العلماء – رحمهم الله – من قوله تعالى في وصف الآيات المحكمات: ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ أنَّها المرجع الذي تُردُّ إليه المتشابهات؛ لأنَّ أمَّ الشيء أصله ومرجعه، وفي ذلك يقول ابن الحصَّار كما نقل عنه السيوطي في الإتقان: " قسَّم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، وأخبر عن المحكمات أنَّها أم الكتاب؛ لأنَّ إليها تُردُّ المتشابهات ".أهـ[٤].

ويقول الحافظ ابن كثير – رحمه الله –: " يخبر تعالى أنَّ في القرآن آياتٍ محكماتٍ ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ أي بيناتٍ واضحاتٍ الدلالة لا التباس فيها على أحدٍ، ومنه آياتٌ أُخر فيها اشتباه في الدلالة على كثيرٍ من الناس أو بعضهم، فمَنْ ردَّ ما اشتبه إلى الواضح منه، وحكَّم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى، ومَنْ عكس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾

---

(١) يُنظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

(٢) روح المعاني (٩/١٦٩).

(٣) [آل عمران: ٧].

(٤) الإتقان في علوم القرآن (النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ: فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ) (٣/١٠، ١١).

أي أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ".أهـ[1].

ويقول الإمام النسفي – طيب الله ثراه –:" ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ القرآن ﴿ مِنْهُ ﴾ من الكتاب ﴿ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ أُحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ أصل الكتاب تُحمل المتشابهات عليها وتُردُّ إليها ﴿ وَأُخَرُ ﴾ وآيات أخر ﴿ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ مشتبهات محتملات" .أهـ[2].

وغنيٌ عن البيان أنَّ ردَّ المتشابهات إلى المحكمات؛ لبيان المراد منها، ورفع الإشكال عنها يُعدُّ من تفسير القرآن بالقرآن، وهو أول ما يُطلب من المفسر حال شروعه في تفسير القرآن المجيد؛ إذ قائل الكلام هو خير مَنْ يُفسِّره، لأنَّه أدرى بمعانيه ومقاصده من غيره، فَمَا أُجْمِلَ من القرآن فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا اُخْتُصِرَ مِنْه فِي مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَكَانٍ آخَر[3].

ولو أنَّ المفسر أخذ بهذه القاعدة – أعني ردَّ المتشابهات إلى المحكمات – عند تفسيره للآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في جناب النبوة، وردَّها إلى المحكمات الواضحات، لسلم من الوقوع فيما يسيء إلى ذاك الجناب النبوي بما لا يليق بمقامهم وعصمتهم، فمثلًا لو أنَّ المفسر ردَّ قوله تعالى في شأن يونس – عليه السلام –: ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾[4]، إلى قوله

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/٢).
(٢) مدارك التنزيل (١٦٢/١).
(٣) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/١).
(٤) [الأنبياء: ٨٧].

تعالى: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] لَمَا أُشكل عليه أنَّ ظاهر قوله: ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ يقتضي كون يونس – عليه السلام – شاكًّا في قدرة الله – تعالى –؛ إذ كيف يشكُّ في قدرة الله – تعالى – والشكُّ في قدرة الله كفرٌ، ثم يخبر الله – سبحانه – عنه خبرًا مؤكَّدًا بأنَّه رسولٌ من رسله الذين اصطفاهم واختارهم من خيرة خلقه، بقوله: ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾؟!

وكذا قول الخليل – عليه السلام – مشيرًا إلى كلِّ واحدٍ من الكوكب والقمر والشمس: ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾[2] يقتضي – كما تُوهِّم من ظاهره – شركه بالله في أول أمره، فلو فُسِّر قوله: ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ في رحاب قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[3]، وقوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[4]، لعُلم أنَّه – عليه السلام – لم يكن مشركًا قط، ولا في لحظةٍ واحدةٍ من لحظات حياته؛ إذ قول ربِّه عنه: ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾، ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ يقتضي نفي كينونة الشرك في الماضي، ونفي الكون الماضي يستغرق جميع الزمن الماضي.

**رابعًا: مراعاة السِّياق:**

أنبأتُك فيما مضى أنَّ السياق يُعين على فهم النص القرآني فهمًا

---

(١) [الصافات:١٣٩].

(٢) [الأنعام: ٧٦ – ٧٨].

(٣) [آل عمران: ٦٧].

(٤) [النحل:١٢٠].

صحيحًا، ويهدي إلى المعنى المراد، وأزيدك هنا أنَّه – كذلك – من أعظم الدلائل التي تُرشد إلى ترجيح أحد المعاني المحتملة، وتُعين على تحديد القول الصَّحيح في تفسير الآية الواحدة أو الكلمة الواحدة، إذا تعددت الوجوه، يقول الشيخ العزُّ بن عبد السَّلام – ﷺ –: " وإذا احتمل الكلام معنيين وكان حمله على أحدهما أوضح وأشدُّ موافقة للسِّياق: كان الحمل عليه أولى ".أهـ(١).

ويقول الإمام الزركشي – ﷺ –: "وممَّا يُعين على المعنى عند الإشكال أمور"، ثمَّ ذكر منها: " دلالة السِّياق، فإنَّها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمَنْ أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته" .أهـ(٢).

ومن ثَمَّ، فمن الواجب على المفسر أن يحمل الآية التِّي تحتمل في تفسيرها أكثر من وجهٍ على أرقى المعاني وأجملها، وهو المعنى الموافق لما قبلها وما بعدها، والأليق بسياقها، ومن هنا يتبيَّن لك خطأ من فسَّر قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾(٣) بعيدًا عن سياق الآية الشريفة، فقال: لم يكن الولد ابن نوحٍ لصلبه، بل كان ربيبه(٤)، أو أنَّه

---

(١) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص: ٢٢٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (النوع الأربعون: معرفة تفسيره) (١٩٩/٢، ٢٠٠).

(٣) [هود: ٤٦].

(٤) قاله أبو جعفر الباقر. [يُنظر: جامع البيان (٣٤٠/١٥، ٣٤١)، والكشف والبيان للثعلبي (١٧٢/٥)، ومعالم التنزيل للبغوي (٤٥١/٢)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣٧٧/٢)].

ابن زنْية، إنَّ امرأته فجرت[١]، ولا شكَّ أنَّ هذا التفسير يأباه سياق نظم الآية الشريف، فضلًا عن كونه لا يليق بمقام النبوة، وبيان ذلك: أنَّ الله – تعالى – قال قبل هذه الآية: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾[٢]، فنسب الابن إلي نوحٍ، وهذا دليلٌ قاطعٌ على أنَّه ابنه لصلبه، إذ من المستحيل أن يكون ابن زنا وينسبه الله إليه، وأيضًا قول نوحٍ – عليه السلام – فيما ذكر القرآن عنه في هذه الآية: ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾[٣]، فاشتمل كلامه على أمرين: نسبة الابن إليه، وأنَّه من أهله، وردَّ الله عليه قال: إنَّه ليس من أهلك، فأقر بنوته، ونفى أنَّه من أهله الناجين، ولو لم يكن ابنه لقال له: إنَّه ليس ابنك ولا من أهلك[٤].

وفي بيان المعنى الأنسب بسياق الآية، والأليق بمقام النبوة يقول الحافظ ابن كثيرٍ – رحمه الله – عند تفسيره الآية الكريمة: " هذا سؤالُ استعلامٍ وكشفٍ من نوحٍ – عليه السلام – عن حال ولده الذي غرق قال: ﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ أي وقد وعدتني بنجاة أهلي ووعدك الحقُّ الذي لا يُخلف، فكيف غرق ﴿ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحاكِمِينَ ﴾؟! ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ أي الذين وعدت إنجاءهم لأنِّي إنَّما وعدتك بنجاة من آمن من أهلك، ولهذا قال: ﴿ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ ﴾[٥] فكان هذا الولد ممن سبق عليه

---

(١) قاله الحسن والشعبي ومجاهد وابن جريج. [تُنظر: المصادر السابقة].

(٢) [هود: ٤٥].

(٣) [هود: ٤٦].

(٤) يُنظر: عصمة الأنبياء للرازي (ص: ٥٨)، وبدع التفاسير للغماري (ص: ٦٨).

(٥) [المؤمنون: ٢٧].

القول بالغرق لكفره ومخالفته أباه نبي الله نوحا – عليه السلام –.

وقد نصَّ غير واحدٍ من الأئمة على تخطئة من ذهب في تفسير هذا إلى أنَّه ليس بابنه، وإنَّما كان ابن زنية، ويُحكى القول بأنَّه ليس بابنه وإنَّما كان ابن امرأته عن مجاهد والحسن وعبيد بن عمير وأبي جعفر الباقر وابن جريج، واحتجَّ بعضهم بقوله: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ ﴾[1]، وبقوله: ﴿ فَخانَتاهُما ﴾[2]، فممن قاله الحسن البصري احتجَّ بهاتين الآيتين، وبعضهم يقول ابن امرأته، وهذا يحتمل أن يكون أراد ما أراد الحسن، أو أراد أنَّه نُسب إليه مجازًا لكونه كان ربيبًا عنده، فالله أعلم. وقال ابن عباس وغير واحد من السلف: ما زنت امرأة نبي قط، قال: وقوله: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أي الذين وعدتك نجاتهم. وقول ابن عباس في هذا هو الحقُّ الذي لا محيد عنه؛ فإنَّ الله – سبحانه – أغير من أن يمكن امرأة نبيٍّ من الفاحشة، ولهذا غضب الله على الذين رموا أمَّ المؤمنين عائشة بنت الصديق زوج النبي – ﷺ –، وأنكر على المؤمنين الذين تكلموا بهذا وأشاعوه ". أهـ[3].

**خامساً: التأويل بما يليق بمقامهم الشريف:**

لا شكَّ أنَّ قيام الدليل النقلي والبرهان العقلي على عصمة الأنبياء وعلوِّ منصبهم، وتنزيههم عمَّا لا يليق بمقامهم، ويُخلُّ بوظيفتهم التي كُلِّفوا بها يُوجب تأويل الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في مقامهم، وصرفها إلى

(١) [هود: ٤٦].

(٢) [التحريم: ١٠].

(٣) تفسير القرآن العظيم (٤/٢٨٢).

ما يليق بمنصبهم، ويتناسب وعصمتهم، فمثلًا قول الخليل إبراهيم – عليه السلام – بعد تكسيره الأصنام جوابًا لمن سأله من قومه: ﴿ قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾[1]، يدلُّ بظاهره على أنَّه – عليه السلام – لم يكسر الأصنام، وإنَّما كسرها كبيرها، وقد أخبر الله تعالى أنَّ إبراهيم– عليه السلام – هو الذي كسر الأصنام في قوله: ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾[3]، وخبر الله تعالى صادقٌ لا محالة ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾[4]، وإبراهيم – عليه السلام – أبو الأنبياء، والأنبياء منزَّهون عن الكذب، لا يجوز اتصافهم به، وقد قام بذلك البرهان العقلي والدليل النقلي، ومن ثَمَّ وجب تأويل قول إبراهيم فيما ذكر القرآن عنه ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾، وصرفه عن ظاهره؛ لئلا يلزم التناقض والخلف في كلام الله تعالى، وهذا ما صنعه جميع المفسرين – رحمهم الله – قديمًا وحديثًا – والحمد لله – وقد وفت عبارة شيخ الإسلام أبي السعود – طيَّب الله ثراه – بأمثل أقوالهم وأصحِّها وردِّ ضعيفها في تأويل هذا القول الكريم، وذلك حيث يقول: " ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ مشيرًا إلى الذي لم يكسِرْه سلك – عليه السلام – مسلكًا تعريضيًا يؤدِّيه إلى مقصِده الذي هو إلزامُهم الحجّةَ على ألطف وجهٍ وأحسنِه بحملهم على التأمل في شأن آلهتهم مع ما فيه من التوقي من الكذب حيث أبرز

---

(١) [الأنبياء: ٦٢، ٦٣].

(٢) [الأنبياء: ٥٨].

(٣) [الصافات: ٩٣].

(٤) [النساء: ١٢٢].

الكبيرَ قولًا في معرض المباشِرِ للفعل بإسناده إليه، كما أبرزه في ذلك المعرض فعلًا بجعل الفأسَ في عنقه، وقد قصد إسنادَه إليه بطريق التسبيب حيث كانت تلك الأصنامُ غاظته – عليه السلام – حين أبصرها مصطفةً مرتّبةً للعبادة من دون الله – سبحانه – وكان غيظ كبيرهم أكبرَ وأشدَّ حسب زيادة تعظيمهم له، فأسند الفعلَ إليه باعتبار أنَّه الحاملُ عليه.

وقيل: هو حكايةٌ لما يقود إلى تجويزه مذهبُهم، كأنَّه قال لهم: ما تنكرون أن يفعله كبيرُهم، فإنَّ من حق من يعبد ويدعى إلهًا أن يقدِر على ما هو أشدُّ من ذلك.

ويحكى أنَّه – عليه السلام – قال فعله كبيرُهم هذا غضِبَ أن تُعبدَ معه هذه الصغار وهو أكبر منها، فيكون تمثيلًا أراد به – عليه السلام – تنبيهَهم على غضب الله – تعالى – عليهم لإشراكهم بعبادته الأصنامَ، وأمَّا ما قيل من أنَّه – عليه السلام – لم يقصد نسبة الفعل الصادرِ عنه إلى الصنم، بل إنَّما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلُغ فيه غرضه من إلزامهم الحجةَ وتبكيتِهم، ومُثِّل لذلك بما لو قال لك أمي فيما كتبتُه بخط رشيقٍ وأنت شهير بحسن الحظ: أأنت كتبت هذا. فقلت له: بل أنت كتبته كان قصدُك تقريرَ الكتابة لنفسك مع الاستهزاء بالسائل لا نفيها عنك وإثباتَها له فبمعزلٍ من التحقيق؛ لأنَّ خلاصةَ المعنى في المثال المذكور مجردُ تقريرِ الكتابة لنفسك وادعاءُ ظهور الأمر مع الاستهزاء بالسائل وتجهيلِه في السؤال لابتنائه على أنَّ صدورَها عن غيرك محتملٌ عنده مع استحالته عندك، ولا ريب في أنَّ مرادَه – عليه السلام – من إسناد الكسرِ إلى الصنم ليس مجردَ تقريره لنفسه ولا تجهيلَهم في سؤالهم لابتنائه على احتمال صدوره عن الغير عندهم، بل

إنَّما مرادُه – ﷺ – توجيهُهم نحو التأملِ في أحوال أصنامهم كما ينبئ عنه قوله: ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾[1] أي إن كانوا ممن يمكن أن ينطِقوا، وإنَّما لم يقل – ﷺ – إن كانوا يسمعون أو يعقِلون مع أنَّ السؤال موقوفٌ على السمع والعقل أيضًا؛ لِمَا أنَّ نتيجةَ السؤالِ هو الجوابُ، وأنَّ عدم نطقِهم أظهرُ وتبكيتَهم بذلك أدخلُ، وقد حصل ذلك أولًا حسبما نطق به قوله تعالى: ﴿ فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾[2] أي راجعوا عقولَهم وتذكروا أنَّ مالا يقدر على دفع المضَرّةِ عن نفسه، ولا على الإضرار بمن كسَره بوجهٍ من الوجوه يستحيل أن يقدر على دفع مضرَّةٍ عن غيره وأجلب منفعة له، فكيف يستحق أن يكون معبوداً؟! ﴿ فَقَالُوا ﴾ أي قالَ بعضُهم لبعضٍ فيما بينهم ﴿ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[3]".أهـ[4]، والله تعالى أعلم.

❋❋❋❋❋

(١) [الأنبياء: ٦٣].

(٢) [الأنبياء: ٦٤].

(٣) [الأنبياء: ٦٤].

(٤) إرشاد العقل السليم (٦/٧٤، ٧٥)، ويُنظر: الكشاف (٣/١٢٤)، والبحر المحيط (٧/٤٤٨)، وروح المعاني (٩/٦٢ – ٦٤)، والتحرير والتنوير (١٧/١٠٠ – ١٠٢).

## الخاتمة

(نسأل الله ـ تعالى ـ حسنها)

وبعد؛ فهذا آخر ما منَّ الله به عليَّ، ووفقني لكتابته فى هذا البحث، فله الحمد والمنة، وهو أهل الحمد والثناء، فلولاه ما كنت ولا كان هذا الجهد، وكلُّ نعمةٍ فمنه وحده هو مبديها ومسديها، ولم يبق لي إلا أن أُسجَّل في الختام بعض النتائج والمقترحات، فهاكها:

### أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها:

قد توصَّلتُ من خلال معايشتي لمسائل هذا البحث إلى أهمِّ النتائج التالية:

**أولًا:** يجب على كلِّ مكلَّفٍ وصف أنبياء الله ورسله بكلِّ كمال وجمال بشري، وتنزيههم عن كلِّ نقصٍ وعيبٍ يقدح في منصبهم الشريف، أو يطعن في مقامهم المنيف.

**ثانيًا:** اتضح لي – من خلال هذا البحث – أنَّ من أهمِّ الدواعي التي تُوجب على المفسر مراعاة منصب النبوة في التفسير: المعتقد الصحيح فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقِّ الأنبياء والرسل، اتباع هدي القرآن في الحديث عنهم، سلامة القرآن من التناقض، قيام الدليل النقلي والبرهان العقلي على تعظيمهم ووصفهم بما يليق بمنصبهم.

**ثالثًا:** اتضح لي – كذلك – أنَّ من أهمِّ الأسباب التي تُوقع المفسر في عدم مراعاة منصب النبوة: الفهم الخاطئ مع حسن القصد وسلامة النية، الثقة

بالإسرائيليات، الاغترار بالأحاديث الموضوعة والروايات الواهية، الجمود على ظاهر المنقول مع طرح مقتضى المعقول، التعصب للرأي والانتصار للمذهب، عدم مراعاة السياق، عدم إتقان قانون التعارض، التقليد الأعمى دون تبصر.

**رابعًا:** من الواجب على المفسر تجاه الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة: تجنب الإسرائيليات، والحذر من الموضوعات، ورد المتشابهات إلى المحكمات، ومراعاة سياق هذه الآيات، وتأويلها بما يليق بمنصبهم الشريف.

**خامسًا:** من أبرز المفسرين مراعاةً لمنصب النبوة في تفسيره: الشيخ أبو حيان في البحر المحيط، والمحقق الألوسي في روح المعاني.

**سادسًا:** من أكثر المفسرين الذين لم يراعوا منصب النبوة حقَّ رعايته: الزمخشري في كشافه، وقلَّده البيضاوي في أنوار التنزيل في بعض المواطن دون تبصرٍ.

هذا مجمل ما تيسر لي تسجيله من النتائج.

## بعض المقترحات:

**أولاً:** إعداد دراسة علميَّة تُبرز موقف كلِّ مفسرٍ من مراعاة منصب النبوة أو عدم مراعاته، ومنهجه في تفسير الآيات التي يُوهم ظاهرها القدح في منصب النبوة.

**ثانيًا:** العناية بكتب التفاسير التي عُنيت بالمسائل العقدية، ودراسة مناهج

أصحابها في كيفية تفسير آيات العقيدة؛ لما لها من أثرٍ بالغٍ في الكشف عن مذهب المفسر العقدي.

وفي الختام أسأل الله أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، وأن يثقل به ميزان حسناتي وحسنات والديَّ الكريمين، وأن يرحمهما رحمةً واسعةً، إنَّه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ، وصلَّى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله في البدء والختام.

دكتور:
ياسر أحمد مرسي محمد سطوحي
مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين بالقاهرة

## أهم المصادر والمراجع

**أولاً: القرآن الكريم.**

**ثانياً: كتب التفسير:**

١) أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) [ط: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر عطا].

٢) إرشاد العقل السليم لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود، (ت ٩٨٢هـ) [ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت].

٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ/ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) [دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ط: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م].

٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي القاضي البيضاوي (ت ٦٩١هـ) [دار إحياء التراث العربي – بيروت، قدم له: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: الأولى].

٥) البحر المحيط للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) [ط: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/زكريا عبد المجيد النوقي ود /أحمد النجولي الجمل، وقرظه د/عبد الحي الفرماوي، ط: الأولى١٤٢٢هـ٢٠٠١م].

٦) التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور [ط: الدار التونسية للنشر سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م].

٧) تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) [ط، مؤسسة الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م].
٨) تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله - ﷺ - والصحابة والتابعين للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) [ط: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م].
٩) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) [دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت ط: الأولى ١٤١٩هـ].
١٠)تفسير القرآن الحكيم للسيد محمد رشيد رضا [مطبعة المنار - مصر، ط: الثانية ١٣٥٠هـ].
١١)الدر المنثور للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) [ط: مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية، تحقيق: د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م]
١٢)روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للإمام أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) [ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت].
١٣)زاد المسير في علم التفسير للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن ابن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) [ط: المكتب الإسلامي لزهير الشاويش].

١٤)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) [مكتبة العبيكان، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د/ فتحي عبد الرحمن حجازي، ط: الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٨م].

١٥)الكشف والبيان للإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت ٤٧٢هـ) [ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م].

١٦)مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ) [ط: دار النفائس – بيروت، تحقيق الشيخ: مروان محمد الشعار، طبعة ٢٠٠٥م].

١٧)معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام محي السنة أبي محمد الحسين ابن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) [ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة خميرية، وسليمان مسلم الحرش، طبعة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م].

**ثالثاً: كتب علوم القرآن:**

١) الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) [ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم].

٢) الإسرائيليات في التفسير والحديث للشيخ محمد حسين الذهبي [ط: مكتبة وهبة القاهرة – مصر، ط: الرابعة، سنة ١٩٩٠م].

٣) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للشيخ محمد بن محمد أبي شهبة [ط: مكتبة السنة بالقاهرة، ط: الرابعة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م].
٤) بدع التفاسير لأبي الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري الحسني (ت ١٤١٣هـ ١٩٩٣م) [ط: دار الرشاد الحديثة بالدار البيضاء، بدون تاريخ].
٥) البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) [ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، [ط: الأولى ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م].
٦) التفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي [ط: مكتبة وهبة، ط: السابعة سنة ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م].
٧) الدخيل في التفسير للعلامة الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة (ت ٢٠١٣هـ) [ط: مكتبة الإيمان ط: الأولى سنة ١٤٤٠هـ ٢٠١٨م].
٨) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير للعلامة المحقق أحمد شاكر [دار الوفاء – المنصورة – مصر، ط: الثانية سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م].
٩) الانتصاف من الكشاف للعلامة أحمد بن محمد بن منصور الشهير بابن المنير الاسكندري (ت ٦٨٣هـ)، الكتاب في هامش الكشاف.

**رابعاً: كتب الحديث وعلومه:**

١) الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري) للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت ٢٥٦هـ) [دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، ط: الثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م].
٢) صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري

(ت ٢٦١هـ) [ط: بيت الأفكار الدولية – الرياض ١٤١٩هـ ١٩٩٨م]

٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) [ط: دار المعرفة بيروت، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، الشيخ محب الدين الخطيب].

٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) [دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، سنة ١٣٩٢هـ].

**خامساً: كتب العقيدة:**

١) حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد المُسمَّى تحفة المريد على جوهرة التوحيد للإمام برهان الدين البيجوري بن الشيخ محمد الجيزاوي (ت ١٢٧٦هـ) [ط: دار السلام، حققه وعلق عليه وشرح غريب ألفاظه: أ.د/ علي جمعة، ط: السادسة ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م].

٢) شرح الخريدة البهيَّة للعلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)، [ط: دار الإمام مالك لإحياء التراث الأزهري، تحقيق: الدكتور/ مصطفى أبو زيد، ط: الأولى سنة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م].

٣) شرح العلامة سعد الدين التَّفتازاني على العقائد النَّسفية للإمام عمر النَّسفي مذيَّلًا بحاشية العلامة الخيالي ومُهمَّشًا بشرح العلامة العصام على الشرح المذكور [المكتبة الأزهرية للتراث].

٤) عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت ٦٠٦هـ) [مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، قدَّم له وراجعه محمد حجازي، ط: الأولى سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م].

٥) القول السديد في علم التوحيد للشيخ/ محمود أبو دقيقة، تحقيق وتعليق أ.د/ عوض الله جاد حجازي [مطابع الأزهر – بدون تاريخ].
٦) كبرى اليقينيات الكونية للدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي [دار الفكر – بيروت] ط: الخامسة والثلاثون سنة ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م].

**سادساً: كتب السيرة:**

١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) [دار الفيحاء – عمان، ط: الثانية ١٤٠٧هـ].
٢) فقه السيرة للشيخ محمد الغزالي السقا (ت ١٤١٦هـ) [دار القلم – دمشق، ط: الأولى سنة ١٤٢٧هـ].

**سابعاً: كتب اللغة والمعاجم:**

١) لسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ) [ط: دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م]
٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ) [ط: المكتبة العلمية – بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ط: ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م].
٣) نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبدالوهاب بن محمد بن عبدالدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت ٧٣٣هـ) [دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الأولى ١٤٢٣هـ].